United Nations Development Programme in Iraq

مكتب العراق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

UNDP Iraq

برنامج تمويل الإستقرار

تقرير سير التنفيذ في الربع ألأخير من عام 2015

برنـامـــج تمويـل الإسـتقرار

تقرير سير التنفيذ في الربع الأخير من عام 2015

اسم المشروع	برنامج تمويل الاستقرار (FFIS)
رقم المشروع	00089459 (مخرَج رقم: 00095684)
تقرير سير التنفيذ	الربع الأخير من عام 2015
مدة المشروع	أيار/مايو 2015 -أيار/مايو 2017
موارد المشروع:	المستلم: 33.5 مليون دولار. ألمانيا والولايات المتحدة وكوريا والمملكة المتحدة وإيطاليا واليابان والدنمارك وجمهورية التشيك وسلوفاكيا والنرويج والسويد وفرنسا والنمسا.
مسؤول تنسيق البرنامج في العراق	مكتب رئيس الوزراء
نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF)	النتيجة 1: تعزيز قدرة الحكومة والمجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث (الناجمة عن الإنسان أو الطبيعية)
نتائج البرنامج القطري	النتيجة 3: تحسين فرص المعيشة في المجتمعات التي تضررت من تنظيم داعش
المُخرَجات	المُخرَج 1: تقييم متطلبات الاستقرار والتعافي الفورية في المناطق المُحرّرة المُخرج 2: مشاريع تحقيق الاستقرار والتعافي في المناطق المحررة حديثًا
الشريك المنفّذ	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الشريك المسؤول	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مواقع تنفيذ المشروع	المناطق المحررة حديثًا في محافظات صلاح الدين والأنبار ونينوى وديالى.

الشركاء المساهمون

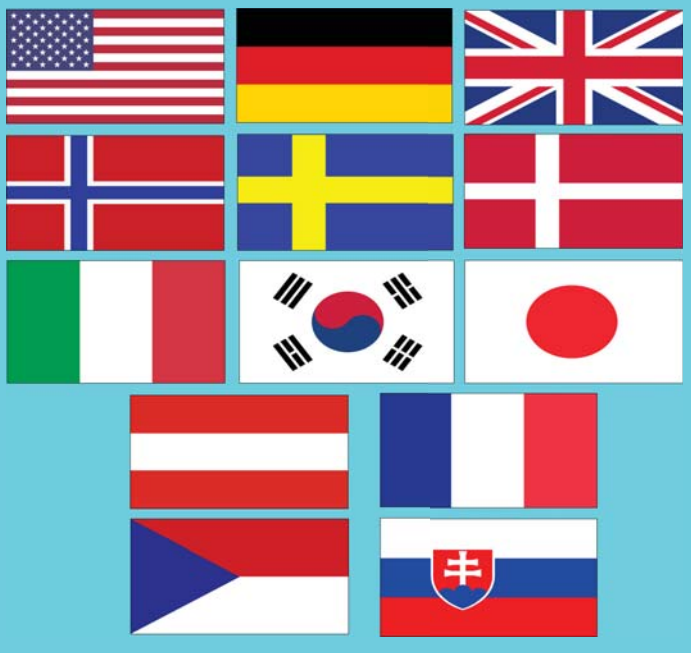

جدول المحتويات

موجز المشروع 2
جدول المحتويات 3
الملخص التنفيذي 4
خلفية المشروع 5
نظرة عامة على الربع الأخير من عام 2015 7
سير عملية التنفيذ 10
صلاح الدين 11
المخرج الأول 12
المخرج الثاني 12
تكريت 13
الدور ومكيشيفة 13
الأنبار 19
المخرج الثاني 20
نينوى 21
المخرج الأول 22
المخرج الثاني 22
ديالى 27
صور المشروع 28
التحديات والمشكلات 37
الدروس المستفادة 40
خطط المستقبلية 42
الكشف المالي 43
الملاحق 45
الملحق 1: قائمة مشاريع تحقيق الإستقرار في برنامج تمويل الإستقرار 45
الملحق 2: جدول متابعة الإنجاز 49
الملحق 3: إطار متابعة المخاطر 55

صورة الغلاف: مركز شرطة القادسية بعد الترميم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الملخص التنفيذي

وسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الربع الرابع من عام 2015 عمليات تمويل الاستقرار لتشمل أربع محافظات تأثرت تأثرًا كبيرًا باحتلال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وأقر الاجتماع الأول للجنة التوجيهية، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر، التوسع في صلاح الدين ومشاريع جديدة في نينوى وديالى والأنبار. وفتحت العمليات الأمنية في الرمادي وبيجي وسنجار مدنًا جديدة لمشاريع الاستقرار، فيما كانت البيئة السياسية في ديالى مواتية أكثر.

وقدمت الدول المانحة 13 مليون دولار في مطلع كانون الأول/ديسمبر دعمت جهود الاستقرار في صلاح الدين (تكريت) ونينوى (سنوني). وفي الأسابيع الثلاثة الأخيرة من الشهر نفسه، تلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 34.5 مليون دولار من ثلاث عشرة دولة مساهمة وتعهدات مؤكدة بتلقي 13 مليون دولار أخرى. واعتبارًا من مطلع كانون الثاني/يناير، جرى التعهد بمبلغ 21 مليون دولار لمشاريع في المحافظات الأربع. وترد الأرقام المالية في فقرة «الاستعراض المالي» من هذا التقرير. وقد طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البداية 59 مليون دولار للمشروع بأكمله. بيد أن تجارب عام 2015 جعلته يزيد الموازنة الإجمالية إلى 100 مليون دولار، خصص منها قرابة 70 مليون دولار لعام 2016.

تحصل تكريت، عاصمة محافظة صلاح الدين، على الجزء الأكبر من جهود البرنامج لتحقيق الاستقرار في الربع الرابع. وهناك 29 مشروعًا لإعادة تأهيل البنية التحتية على وشك الانتهاء، وأنجزت خمسة مشاريع تشير التقديرات إلى أنها دعمت مباشرة أكثر من 130000 مستفيدًا عادوا إلى ديارهم منذ آب/أغسطس 2015. وفي تكريت تحديدًا، أدت مشاريع إعادة تأهيل المياه إلى توفير المياه وجودتها بمستويات أعلى مما كانت عليه قبل النزاع. وتمكن مشاريع إعادة تأهيل الكهرباء الحكومة من الوصول إلى 100 بالمئة من الطلب. ويستفيد أكثر من 1150 فتاة وفتى من ترميم أربع مدارس، وسيستفيد 30000 شخص في تكريت من المرافق الصحية المرممة. وأدى برنامج النقد مقابل العمل والقروض المقدمة للشركات الصغيرة إلى دعم 500 أسرة وتنظيف أحياء وأماكن عامة في المدينة وترميم تسع كليات وثلاثة مبان إدارية في جامعة تكريت تستقبل الآن 18000 طالب مسجلًا في الفصل الدراسي الحالي. وتكلف أنشطة برنامج تمويل الاستقرار في تكريت 8.3 مليون دولار، وهو استثمار متواضع ذو تأثير كبير، وتعززه الاستثمارات المخططة في موازنة محافظة صلاح الدين لتحقيق الاستقرار في المحافظة. ووسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الفترة المشمولة بالتقرير، الأنشطة في صلاح الدين إلى الدور ومكيشيفة، وهما مدينتان رئيسيتان بين تكريت وبغداد.

وبعد إقرار اللجنة التوجيهية لها، توسعت أنشطة تمويل الاستقرار في تشرين الثاني/نوفمبر إلى خارج صلاح الدين. وقد منعت العمليات الأمنية في الرمادي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من المشاركة في الأنشطة في المدينة، ولكنه مهد الطريق للتنفيذ حالما يتم تطهيرها. والجدير بالذكر أن البرنامج دعم جهود استقرار الرمادي بتخصيص خبير في الاستقرار لمكتب محافظ الأنبار، وباشر بشراء 103 مولدات وثلاث محطات متنقلة وستة سيارات إسعاف وتخزينها، وأقام شبكة من الشركاء المحتملين لمشاريع سبل العيش والمصالحة المجتمعية. وفي محافظة نينوى، بدأ البرنامج وأكمل إعادة تأهيل مستشفى سنوني، الذي يقدم الخدمات للسكان الأيزيديين. وأجرى

فريق برنامج تمويل الاستقرار زيارة استكشافية إلى السعدية، فاتحًا الباب للمرحلة الأولى من التدخل في ديالى.

تطلب توسع مناطق الاشتباك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم موظفيه وقدراته التشغيلية. فزود مركز خدمة العمليات بكادر كامل في الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما سمح له بتنفيذ أنشطة تمويل الاستقرار بشكل أسرع وأكثر فعالية من الفترات السابقة. ومركز العمليات، الذي يرأسه مدير عمليات دولي، مزود بخبراء في التمويل والمشتريات والموارد البشرية لتمويل الاستقرار. وأتاح استمرار مركز العمليات شراء معدات بسرعة للرمادي وكذلك تعيين موظفين إضافيين لدعم أنشطة تمويل الاستقرار.

ولا تزال هناك بعض التحديات السياسية والأمنية العامة التي أثرت على جهود الاستقرار في المناطق المحررة. ومن الدروس المستفادة، بعد ستة أشهر من بداية برنامج تمويل الاستقرار، الحاجة إلى نظام مراقبة أشد تماسكًا مع آليات تحقق خارجية، ليس فقط لقياس إنجازات المشروع المباشرة، بل والتأثير الأوسع للاستقرار في المناطق المحررة حديثًا.

خلفية المشروع

يشهد العراق اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية نتيجة الصراع مع داعش. فقد أدى احتلال قرابة ثلث أراضيه في صيف عام 2014 إلى نزوح 3.2 مليون عراقي. ونفذت الحكومة العراقية وقواتها الأمنية عمليات تطهير في محافظات صلاح الدين ونينوى والأنبار وديالى، وحررت مناطق رئيسية تحتاج إلى دعم الاستقرار. وفي أواخر عام 2014، اتفق رئيس وزراء العراق حيدر العبادي والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق على إنشاء صندوق ائتماني مشترك لدعم الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المحررة من سيطرة داعش. وفي آذار/مارس من عام 2015، أعادت الحكومة النظر في هيكل الصندوق الائتماني وقررت فصل الاستقرار، الذي أعد له برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة خاصة بإنشاء مشروع جديد لتمويله. وتم إقرار المذكرة من قبل رئيس الوزراء وأعضاء بارزين في الفريق العامل لتحقيق الاستقرار في التحالف الدولي ضد داعش، الذي ترأسه ألمانيا والإمارات العربية المتحدة. وبعد موافقة الفريق العامل في نيسان/أبريل 2015، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة المشروع لإنشاء برنامج تمويل الاستقرار، الذي تأسس رسميًا في 11 حزيران/يونيو 2015.

ويهدف المشروع إلى دعم قدرة حكومة العراق على تلبية احتياجات السكان في المناطق التي تم تطهيرها من داعش. كما يُفيد المشروع مباشرة مئات الآلاف من العراقيين في المناطق المحررة ممن عانوا من نزاع مؤلم. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الجهة المنفذة الأساسية لبرنامج تمويل الاستقرار، على الرغم من أنه قد يشارك وكالات الأمم المتحدة في مشاريع محددة، وهو يتعاقد مع منظمات غير حكومية وشركات أخرى لتسهيل كثير من الأنشطة.

وتحدد وثيقة مشروع برنامج تمويل الاستقرار أربعة مجالات رئيسية للمشاركة:

1) النافذة 1: الأشغال العامة وإعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة. وتُستخدم هذه النافذة لتمويل إصلاحات خفيفة للبنية التحتية الأساسية للعيادات العامة، ومراكز الشرطة، ومرافق المياه، وشبكات الكهرباء، والمباني الحكومية، وطرق الوصول.

2) النافذة 2: دعم سبل العيش. وتستخدم لتمويل الأنشطة الهادفة إلى تحريك الاقتصاد المحلي

وتوليد الدخل للأسر المحلية، وخاصة الأسر العائدة إلى منازلها، بما فيها النساء. وتعد أنشطة النقد مقابل العمل، كما سبقت الإشارة، جزءًا من هذه الدفعة النقدية في الاقتصاد المحلي. كما يعتزم تقديم قروض صغيرة للشركات الصغيرة ذات التأثير المجتمعي الكبير. وسيقدم الدعم للنساء والأسر الضعيفة كلما كان ذلك ممكنًا.

3) النافذة 3: دعم القدرات. وتستخدم لتمويل الدعم الفني للحكومات المحلية، وتعزيز قدراتها على المواجهة الفورية للتحديات التي تنشأ أثناء الاستقرار. والقصد من ذلك تعيين ونشر خبراء فنيين لدعم مهام التخطيط والتنفيذ والمراقبة، وربما دعم لجان المرأة في مجالس المحافظات. ويتوقع أن تكون عمليات النشر هذه قصيرة الأجل، حتى يتاح التمويل الحكومي لاستيعاب هؤلاء الموظفين أو نقلهم.

4) النافذة 4: المصالحة المجتمعية. وتستخدم لتمويل برامج تساعد الوجهاء المحليين والجماعات المحلية في تعزيز التلاحم الاجتماعي والحوار. والقصد من ذلك تقديم قروض صغيرة للمجتمع المحلي أو المنظمات لدعم أنشطة المصالحة المحلية، ولتدريب الميسرين المجتمعيين على المصالحة، مع إيلاء اهتمام خاص للجماعات النسائية المحلية، ولبدء عملية العدالة التصالحية.

وتسترشد مجالات المشاركة بعملية تقييم للاحتياجات، كما يبين النشاط 1-1 للنتيجة 1 من مصفوفة تتبع الأداء. ووفقًا للخطة، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنهجية لإجراء تقييم سريع ومفصل لاحتياجات الاستقرار بعد عملية تحديد للأولويات بقيادة الحكومة. وفيما يلي الأهداف الأساسية الثلاثة لعملية تقييم الاحتياجات:

1) جمع بيانات ما قبل وما بعد النزاع عن أوضاع قطاعات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والبلدية.

2) تحديد الأولويات لمدة ستة أشهر و24 شهرًا، وهو ما يرشد خطط استقرار المحافظة وتخصيص الموارد لتلبية الاحتياجات المحددة ذات الأولوية.

3) تطوير قدرة حكومات المحافظات على إجراء تقييم الاحتياجات واستخدامه لتخطيط الاستقرار وإعادة الإعمار.

واستنادًا إلى تقييم الاحتياجات، تُختار مشاريع النافذة 1 عبر عملية تشاورية مع الحكومة والبرنامج والسكان المتضررين. وفي معظم المناطق، تفوق الاحتياجات الموارد المتوفرة للبرنامج. ولذلك، درس هو والحكومة (بما في ذلك المحافظ، والخلية المسيطرة، ومكتب رئيس الوزراء) واتفقوا على الأولويات التي سيدعمها برنامج تمويل الاستقرار.

وأقر تنفيذ الأولويات التي حددتها عملية تقييم الاحتياجات من جانب اللجنة التوجيهية، التي يرأسها مدير مكتب رئيس الوزراء ونائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وتعمل كسكرتارية. ويعتبر كبار مانحين برنامج تمويل الاستقرار أعضاء في اللجنة ويمكن أيضًا دعوة المحافظين المعنيين لحضور اجتماعاتها. وتعد اللجنة التوجيهية هيئة إشرافية رئيسة على أنشطة تمويل الاستقرار، وتضمن دعم هذه الأنشطة لاستراتيجية الحكومة لتحقيق الاستقرار.

وتختلف معايير مشاركة برنامج تمويل الاستقرار للنافذتين 3 و4 عن النافذتين 1 و2، والتي تستند على الاحتياجات المحددة عبر المشاورات مع الحكومة العراقية في المقام الأول. وتحدد احتياجات بناء القدرات مباشرة مع مسؤولي المحافظة، لاسيما المحافظ، وكذلك مع برنامج التنمية المحلية. وبالنسبة للنافذة 4، تشير أفضل الممارسات في مجال المصالحة المجتمعية إلى أن المجتمع المدني هو الشريك المنفذ الأكثر فعالية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الحساسيات السياسية الموجودة في عمل المصالحة والحوار. ويساعد الشركاء من المجتمع المدني البرنامج في تحديد المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى مشاريع مصالحة مجتمعية. وكانت لجنة المصالحة بمجلس المحافظة أيضًا نظيرًا مهمًا لعمل المنظمات غير الحكومية.

برنامج تمويل الاستقرار هو أداة تنفذ بواسطتها حكومة العراق جهود تحقيق الاستقرار ، والمجالات الأربعة المبينة في وثيقة المشروع هي سبل لدعم هذه الجهود. وكما تبين الوثيقة، «تنفذ المجالات المختلفة لهذا المشروع من قبل جهات حكومية ومنظمات غير حكومية و[منظمات مجتمعية] وربما منظمات أخرى في الأمم المتحدة. بيد أن ملكية الحكومة العراقية ودورها القيادي (وخاصة على مستوى المحافظات) أمران أساسيان ويجب أن يتضمنا سلطة صنع القرار بشأن تمويل المشاريع وتحديد الأولويات عبر عمليات تشاورية مع الشركاء الدوليين والأطراف المعنية». وهكذا، محرك أنشطة البرنامج لتحقيق الاستقرار هو الحكومة العراقية. والمكونات الأساسية الأخرى للاستقرار، كبند الأمن وسيادة القانون، خارج نطاق وثيقة المشروع الحالية وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية تطبيقها. وهذا يطرح مخاطر تنفيذية على جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق الاستقرار ، وكذلك فرصًا للحكومة لتظهر دورها القيادي في تصميم وامتلاك خطة عمل لفترة ما بعد التحرير.

نظرة عامة على الربع الأخير من عام ٢٠١٥

تدرس فترة الربع الرابع المشمولة بالتقرير سير عملية التنفيذ بين ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ و٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. في تلك الفترة، وسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسرعة وتيرة مشاريعه ونطاقها الجغرافي. ففي الربعين السابقين، ركز البرنامج على بدء المشروع، والتعاقد مع موظفين، وتنفيذ أنشطة غالبيتها في تكريت. وفي الربع الرابع، اجتمعت أول لجنة توجيهية لبرنامج تمويل الاستقرار وأقرت رسميًا عدة مجالات للمشاركة أعطاها مكتب رئيس الوزراء والمحافظون الأولوية.

ويرجع التوسع في أنشطة برنامج تمويل الاستقرار أثناء الفترة المشمولة بالتقرير جزئيًا إلى عمليات التطهير الناجحة لقوات الأمن العراقية وشركائها في المدن الرئيسية، بيجي وسنوني والرمادي، وهي مدن ذات أولوية لجهود رئيس وزراء العراق لتحقيق الاستقرار. كما أقرت اللجنة التوجيهية مشاركة برنامج تمويل الاستقرار في بلدتي الدور ومكيشيفة في محافظة صلاح الدين، وربيعة وسنوني في محافظة نينوى، والسعدية في محافظة ديالى. وأجرى البرنامج تقييمًا للاحتياجات في الدور ومكيشيفة في الفترة المشمولة بالتقرير، فضلًا عن تقييم أولي للاحتياجات في الرمادي. واعتمد هذان التقييمان على تقييمات تكريت ونينوى وأمرلي التي أجريت في الربع الثالث، والتي ترد نتائجها في الجدول ١-٠. وأسفرت بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى السعدية عن وضع تقييم أولي فيما أتاحت له البعثات إلى تكريت وربيعة وسنوني إعادة تقييم بيئات الاستقرار.

المنطقة	أولويات 6 أشهر الأولى	تمويل برنامج تمويل الاستقرار (تقديري)	أولويات 24 شهرًا
زمار، ربيعة، سنوني، وانة (محافظة نينوى) - تقييم سنجار جار	١٩٢٣٣٦٠١ دولار	١٨٧٠٠٠٠ دولار (يركز برنامج تمويل الاستقرار فقط على سنوني وسنجار وربيعة)	٥٠٠٦٣٣٥٩ دولار
قضاء تكريت (محافظة صلاح الدين)	١٦٢٤٥٠٠٠ دولار	٨٦٧٠٠٠٠ دولار	٦١٠٣٠٠٠٠ دولار
الدور / مكيشيفة (محافظة صلاح الدين)	٩٠٥٤٠٠٠ دولار	٣١٦٠٠٠٠ دولار	١١٩٧٠٠٠٠ دولار
السعدية (محافظة ديالى)	التقييم جار		
الرمادي (محافظة الأنبار)	التقييم جار	٧٣٠٠٠٠٠ دولار	تمويل برنامج تمويل الاستقرار محدد مسبقًا
المجموع			**٢١,٠٠٠,٠٠٠ دولار**

سرع مركز خدمة العمليات الجداول الزمنية التنفيذية، لاسيما لأنشطة النافذة ١. بيد أن تنفيذ أنشطة تمويل الاستقرار يعتمد على ظروف أمنية قابلة للتعديل. فقد أعلن تحرير بيجي في تشرين الأول/أكتوبر، لكن الظروف الأمنية لا تزال هشة، وبالتالي منعت إلى حد كبير موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة من الوصول إلى المدينة المتنازع عليها منذ فترة طويلة. وكذلك، أُعلن تحرير سنجار في تشرين الثاني/نوفمبر والرمادي في كانون الأول/ديسمبر ، ولكن الوصول إلى هذه المناطق والمشاركة فيها لا يزال صعبًا بسبب تهديدات كبيرة بعيد التحرير. فالعبوات الناسفة منتشرة على نطاق واسع، وكذلك خطر هجمات أخرى كما رأينا في بيجي والرمادي. والتوترات السياسية أيضًا حساسة بشكل خاص في بعض المناطق المحررة مثل سنجار، التي تتنازع السيطرة عليها عدة جماعات مسلحة. والتوترات العرقية أيضًا منتشرة بشكل خطير بين الكرد والأيزيديين والشيعة والسنة. ويختلف احتمال عودة النازحين أيضًا بشكل كبير من مدينة إلى أخرى، حيث يقدر أن يعود سكان الرمادي في أقرب وقت بعد التطهير فيما تعتبر عودة سكان مدينة سنجار غير مؤكدة. ويميز البرنامج بين التحرير والتطهير، فالأول هو طرد داعش من منطقة ما، بينما الثاني هو سيطرة قوات الأمن العراقية، والانتهاء من إزالة أو حساب العبوات الناسفة، وقدرة المدنيين والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية على العودة.

ويعلن التحرير من قبل رئيس الوزراء بينما يعلن التطهير من قبل مركز العمليات الوطني. وفيما يعتبر التحرير خطوة سياسية وعسكرية مهمة، يتطلب تمويل الاستقرار سيطرة الحكومة وإزالة الأخطار على تنفيذ الأنشطة.

وبالإضافة إلى هذه المخاوف الأمنية، يرى البرنامج ما يلي معايير مهمة في ترتيب أولويات المشاركة: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة لحكومة العراق، حجم النازحين واحتمال أو معدل العودة، وحجم الدمار الناتج عن احتلال داعش. وأقرت كافة المجالات كمجالات ذات أهمية استراتيجية للحكومة، وتؤكد زيارات البرنامج ومشاوراته مع مصادر حكومية وغير حكومية مستوى الدمار. وبالنسبة للعائدين، تفيد مصفوفة تتبع البيانات لمنظمة الهجرة الدولية أنه اعتبارًا من ٣ كانون الأول/ديسمبر، عاد ٤٥٨٣٥٨ شخصًا إلى مواقعهم الأصلية في العراق. ومن بين هؤلاء، عاد ٥٥ بالمئة (٢٥٨١٤٤) إلى صلاح الدين، وعاد ٢٠ بالمئة (٩٢٥٦٢) إلى ديالى، و ١٥ بالمئة (٦٨٩٥٨) إلى نينوى. كما تتبعت منظمة الهجرة الدولية ١٨٣١٢ نازحًا في نينوى بسبب العمليات الأمنية في سنجار، و٢٦٥١٤ عائدًا إلى الرمادي في محافظة الأنبار. وكان معظم العائدين في صلاح الدين إلى تكريت والدور الخالص والمقدادية في ديالى، وتلعفر وقضاء سنجار (والذي يتضمن سنوني) في نينوى.

أعداد العائدين وفق جدول متابعة النازحين في المنظمة الدولية للهجرة

المحافظة	القضاء	أعداد العائدين عام ٢٠١٥			
		٩ نيسان	٤ حزيران	١٠ أيلول	١٧ كانون الأول
أربيل	مخمور	٠	٠	٠	٥٨٣٨
الأنبار	الفلوجة	٣١٣٢	٣١٢٣	١٠٧٩٤	١٠٧٩٤
	هيت	٠	٢٢٥٠	٢٢٥٠	٢٢٥٠
	الرمادي	٢٤٥٤	٢٥٥١٢	٢٦٥١٤	٢٦٥١٤
ديالى	الخالص	٣١٣٢٠	٣١٥٤٢	٣٧٨٢٤	٤٨٠٩٠
	المقدادية	٩٢٠٤	١٩٢٥٤	٣١٠٢٦	٣٨١٧٨
	خانقين	٠	١٣٢٠	٢٠٢٢	٥٠٩٤
	كفري	٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠
كركوك	كركوك	١٠٨٠	٤٦٥٠	٣٦٣٠	٣٧٢٠
نينوى	الموصل	٠	٤٣٨	٤٣٨	٤٣٨
	تلعفر (زمار، ربيعة)	٢٤٩٢٤	٤٢٧٧٤	٥٠٨٨٠	٥١٠٦٠
	تلكيف (وانة)	٠	٩٦٢٠	١١٨٢٠	١١٨٢٠
	سنجار (بما فيها سنوني)	٠	٠	٠	٥٦٤٠
صلاح الدين	الدور	٠	٧٥٠	٢٨١٤٠	٤٨٧١٤
	بلد (دولويعة)	٠	٠	١١١٩٠	١١١٩٠
	الباجي	٠	٢٧٤٢	٨٢٥٠	٩٤٢٠
	سامراء (مكيشيفة)	٠	٠	١٥٦٥٤	١٥٦٥٤
	طوز	٠	٠	٠	٥٧٣٦
	تكريت	٢٧٠٠٠	٣٣٠٠٠	١٣٣١٨٨	١٦٧٤٣٠
المجموع		**٩٩١١٤**	**١٧٨١٧٥**	**٣٧٤٨٢٠**	**٤٦٨٧٨٠**

سير عملية التنفيذ

يقدم هذا القسم استعراضًا نوعيًا لنشاط برنامج تمزيل الاستقرار في كل محافظة في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وجرى تقسيم كل منطقة حسب المخرجات والأنشطة. ويمكن الاطلاع في الملحق ٣ على سير الإنجاز بالمقارنة مع «مصفوفة تتبع الأداء» الواردة في وثيقة مشروع برنامج تمويل الاستقرار والتي وقعها العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حزيران ٢٠١٥.

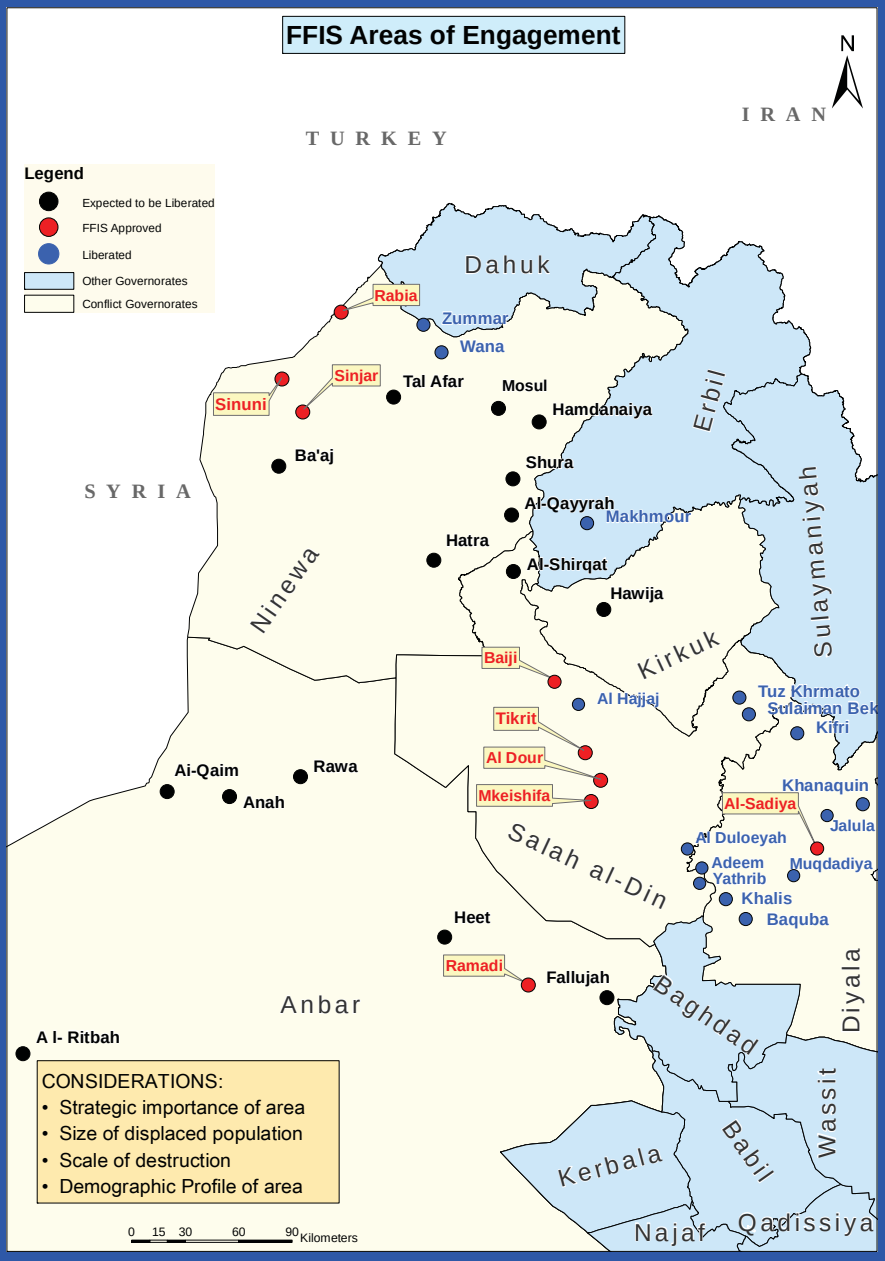

خارطة رقم ١:
مناطق تغطية برنامج تمويل الإستقرار

صلاح الدين

نال تنفيذ أنشطة الاستقرار في النوافذ الأربعة في تكريت الجزء الأكبر من جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الربع الرابع. في تلك الأثناء، واصلت الأسر العودة إلى صلاح الدين. وبحسب أرقام المنظمة الدولية للهجرة المأخوذة من مصفوفة تتبع النزوح (www.iomiraq.net)، عاد ٢٨٥١٤٤ شخصًا، منهم ١٦٧٤٣٠ عادوا إلى قضاء تكريت و٤٨٧١٤ إلى قضاء الدور، وهما المنطقتان اللتان يركز عليهما برنامج تمويل الاستقرار. وتظهر الأرقام عودة مجموعة واسعة من المجتمعات العشائرية، بمن فيهم من ترددوا أو امتنعوا عن العودة في البداية.

وكانت أنشطة برنامج تمويل الاستقرار متماشية مع خطط الاستقرار الشاملة لمحافظة صلاح الدين. فقد نفذ المحافظ وفريق موظفيه أنشطة الاستقرار المخططة في الموازنة، والتي تضمنت إصلاحات على مرافق الخدمات الأساسية في قطاعات الصحة والمياه والكهرباء والخدمات البلدية، فضلًا عن إصلاح جسر العلم. وطلب المحافظ ومجلس المحافظة استمرار دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنشطة سبل العيش، مشيرًا إلى نجاح المشروع، وكذلك إلى عدم قدرتهم على تنفيذ برامج أشغال عامة مماثلة عبر آليات تخطيطها في الموازنة. ويعمل فريق برنامج تمويل الاستقرار مع مشاريع شقيقة لتسهيل سبل العيش مع تعافي تكريت من الصراع.

وأضيف جنوب تكريت والدور ومكيشيفة، إلى مناطق تركيز برنامج تمويل الاستقرار بناء على طلب محافظ صلاح الدين الذي أقرته اللجنة التوجيهية. وإلى جانب مشاريع النافذة ١ لإعادة تأهيل مرافق المياه والصحة والكهرباء والتعليم، حُشدت ألوية الشباب لترميم الأماكن العامة وتنظيف المدينة. وبدأت نشاطات إعادة التأهيل هذه في نهاية السنة، ومن المقرر أن تكتمل في الربع الأول من عام ٢٠١٦.

سببت الاضطرابات السياسية في المحافظة بعض التأخير في اتخاذ القرارات بشأن أنشطة برنامج تمويل الاستقرار ومتابعة مشاريع الاستقرار في المحافظة. فقد أقيل رئيس مجلس المحافظة وعدة موظفين أساسيين آخرين، وأثرت محاولات استبدال المحافظ سلبًا على مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولكن في نهاية فترة التقرير، استقر الوضع السياسي وبقي المحافظ في منصبه.

يقول قائمقام تكريت، عمر التكريتي إنه فخور بالتقدم الذي حققته مدينته في الأشهر السبعة الماضية. «استعاد أهل تكريت، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الخدمات الأساسية لمجتمعنا. فبإصلاح محطات المياه وشبكات الكهرباء وإعادة بناء مخافر الشرطة ومراكز الرعاية الصحية والمدارس، يمكن للناس الآن بدء حياتهم من جديد». وأضاف التكريتي الذي كان جزءا رئيسيا في عملية استعادة السيطرة على تكريت، وعاد إلى المدينة بعيد طرد داعش: «كانت المياه والكهرباء والرعاية الصحية أول خدمات يجب استعادتها. وبعد ذلك تعين علينا توفير سبل العيش للناس». ووصف برنامج النقد مقابل العمل بأنه فعال، مضيفا بالقول: «استطعنا من خلال تلك البرامج تنظيف مجتمعنا وتوفير دخل للشباب وإبقائهم مشغولين بأنشطة منتجة».

بقي الوضع الأمني في تكريت مستقرًا نسبيًا. حاول مقاتلو داعش لفترة وجيزة استعادة السيطرة على مناطق جنوب تكريت، إلا أن قوات الأمن العراقية صدت هذه المحاولات. ودفعت عمليات في بيجي كثيرًا من قوات الحشد الشعبي إلى شمال تكريت، وهو ما فسح المجال لزيادة قيادة وسيطرة الشرطة في المدينة. واستمرت العمليات الأمنية في بيجي في الفترة المشمولة بالتقرير، حتى إعلان التحرير في تشرين الأول/أكتوبر. بيد أن التهديد الأمن في بيجي لا يزال كبيرًا، وما زال الطريق بين بيجي وتكريت غير مستقر. واقتصر الوصول إلى مدينة بيجي على قوات الأمن، التي تقوم بتطهير المدينة (إزالة العبوات الناسفة ومخلفات الحرب المتفجرة) وتأمين مختلف الأحياء. وعند إعلان تطهير المدينة رسميًا من قبل مركز العمليات الوطني، يصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قادرًا على تنظيم بعثة تقييم.

المُخرَج (١): تقييمات سريعة لاحتياجات الاستقرار والتعافي تُنفّذ بالتعاون مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة وفعاليات المجتمع المدني.

النشاط ١-١ أعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجية تقييم مفصل لاحتياجات الاستقرار السريع.

بعد عملية تحديد أولويات قادتها الحكومة، وضعت تقارير تفصيلية عن تقييم احتياجات المناطق المحررة المختارة للمشروع.

طلب محافظ صلاح الدين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تيسير ورشة عمل وإعداد تقييم الاحتياجات لبيجي والدور/مكيشيفة، وهي مناطق رئيسية جنوب تكريت. ولكن الوضع الأمني في بيجي منع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسؤولين الحكوميين من إجراء التقييم فيها. وعقدت ورشة الدور/مكيشيفة في تشرين الأول/أكتوبر، ونتج عنها وضع اللمسات الأخيرة على تقرير التقييم، الذي نشر في تشرين الثاني/نوفمبر.

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضمان شمولية ورشة الدور/مكيشيفة. فقد حضرها ٢٤ مشاركًا بينهم امرأتان وممثلان عن المجتمع المدني (من الدور) وعدد من أعضاء مجلس المحافظة. وشاركك الحاضرون في نقاش صحي بشأن الأولويات، تضمن آراء متنوعة. وكان للأصوات النسائية حضور واضح.

وتم التحقق من نتائج ورشة العمل بزيارتين ميدانيتين نفذهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وقيَم مهندس من برنامج تمويل الاستقرار أضرار البنية التحتية العامة وتشاور منسق البرنامج في تكريت مع سكان الدور ومكيشيفة، والتقط صورًا لمواقع العمل المقترحة، وقيم الوضع الاقتصادي. وأكدت تقارير الزيارات الميدانية الأضرار الكبيرة وساعدت في إثراء عمل سبل العيش. وعلى الرغم من أن معظم التقييم كان دقيقًا، فقد شجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء تعديلات طفيفة عليه ليعكس احتياجات الاستقرار على المدى القصير وليس أولويات المدى الطويل. ومن الأمثلة على ذلك طلبُ بناء مستشفى في مكيشيفة باعتباره أولوية ٢٤ شهرًا، بينما يمكن تصنيفه على نحو أفضل كطلب تنموي لعدم وجود مستشفى في الناحية قبل النزاع. وترد تفاصيل أضرار النزاع في تقرير الدور/مكيشيفة وتلخص في فقرة النافذة ١ أدناه.

المُخرَج (٢): دعم حكومة العراق لتلبية احتياجات الاستقرار والتعافي الفورية في المناطق المحررة حديثًا، والسماح بعودة مستدامة للنازحين.

النشاط ١-١ الأشغال العامة وإعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة (النافذة ١).

حصلت أنشطة النافذة ١ في تكريت على الجزء

الأكبر من جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموازنته خلال الربع الرابع. فقد عمل البرنامج على تنفيذ ٢٩ مشروعًا في تكريت والدور/مكيشيفة في الفترة المشمولة بالتقرير، وأنجزت خمسة مشاريع. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طريقه لتحقيق الهدف المتمثل في ٥٠ مشروعًا للنافذة ١ الذي وضع لصلاح الدين في مصفوفة تتبع الإنجاز لعام ٢٠١٦.

تكريت

أنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأنشطة التالية من النافذة ١ في الفترة المشمولة بالتقرير: مستشفى ابن سينا، والصيدلية، ومركز شرطة القادسية، وتسليم معدات كهربائية، وثلاث مدارس في تكريت. أما مشاريع إعادة تأهيل شبكة المياه فهي على وشك الانتهاء، وتنتظر تسليم المضخات المستوردة فقط. وقد طُلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توسيع أنشطة النافذة ١ إلى جامعة تكريت، التي ثبت أنها عامل استقرار مهم للمدينة. وأبدى البرنامج قلقه بادئ الأمر من أن الترميم المطلوب في الجامعة أكبر من قدرات برنامج تمويل الاستقرار. بيد أن المشاورات المستمرة حتى بعد تقييم الاحتياجات بينت أن استثمارات صغيرة في الجامعة سيكون لها تأثير كبير على استقرار تكريت. ووفر ترميم مساكن الطالبات فرصة لدعم ٢٠٠٠ طالبة لم يستطعن الدراسة لولاه.

تؤثر أنشطة برنامج تمويل الاستقرار تأثيرًا كبيرًا على المستفيدين في تكريت. وتخدم مشاريع إعادة تأهيل شبكة المياه في محطة المياه المركزية في تكريت، وكذلك محطتي المياه الأولى والثانية في القادسية، قرابة ٨٠٠٠٠ نسمة. وأدت أعمال الترميم هذه إلى زيادة توفر المياه وتحسين جودتها التي بات الآن أفضل مما قبل النزاع. فقبل تدمير البنية التحتية، كانت شبكة المياه توفر ٥٠٠ م٣/ساعة فقط. وبعد إعادة التأهيل، صار بإمكان محطات المياه الثلاث توفير ٣٠٢٥٠ م٣ في الساعة (٢٢٥٠ لمحطة المياه المركزية في تكريت، ٤٠٠ لمحطة القادسية الأولى، ٦٠٠ لمحطة لقادسية الثانية). ولأول مرة، تتم تنقية المياه وترشيحها وتعقيمها. وأشارت مديرية المياه إلى أن إصلاح شبكة الكهرباء في محطات المياه وتركيب مولدات كهربائية في المديرية أدى إلى توفر المياه النقية على مدار اليوم. والأهم من ذلك، لم يقطع عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إمدادات المياه أثناء عملية إعادة التأهيل. وأشارت مديرية المياه إلى أن معظم موظفيها عادوا، ويمكنهم الحفاظ على البنية التحتية المعاد تأهيلها.

وفرت مديرية الشؤون الصيدلانية الأدوية للمدينة بأكملها والمستشفى. وركبت المعدات الكهربائية، بما فيها ١٠٠ كم من كابلات الألومنيوم و ٥٠ محولة، وهي توفر ٥٠ بالمئة من احتياجات تكريت من الكهرباء. وسوف يلبي تسليم المحطة المتنقلة في الربع الأول ١٠٠ بالمئة من الطلب على الكهرباء في تكريت. ويبين الملحق الأول المشاريع والجداول الزمنية والأثر الكمي لكل نشاط.

الدور ومكيشيفة

بينت تقييمات الدور ومكيشيفة الوضع التالي، الذي تم التحقق منه بزيارات ميدانية منفصلة قام بها منسق المنطقة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومهندس ومسؤول الارتباط في تكريت:

- تعرضت البنية التحتية لقطاع المياه في البلدتين لأضرار كبيرة، وهو ما أدى إلى انخفاض الإمدادات بأكثر من ٧٠ بالمئة، واضطرار الناس لاستخدام مياه الآبار غير المرشحة والمالحة. ولقد دمرت اثنتان من محطات المياه الرئيسية في مكيشيفة، ومحطة واحدة في الدور.

- تضررت ثلاث من أصل خمس محطات للطاقة في الدور والمحطتان الوحيدتان في مكيشيفة. وأدى ذلك إلى خفض التيار الكهربائي، الذي لم يكن منتظمًا قبل النزاع، وبات الاعتماد شبه كامل على المولدات الشخصية. واشترت مديريات الكهرباء المحلية قواطع لمحطات الطاقة كبدائل مؤقتة، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات. وأثر نقص الكهرباء أيضًا بشكل ملحوظ على سبل العيش، التي

تغلب عليها الزراعة وتعتمد على ضخ المياه.

- أحرقت ثلاثة مراكز صحية في الدور أو نهبت، مما اضطر السكان إلى السفر إلى سامراء أو تكريت للحصول على الخدمات الأساسية. كما نهب مركز الرعاية الصحية الأولية الوحيد في مكيشيفة ودمر.

- تعرضت ١٥ من أصل ٩٠ مدرسة في الدور و٤ من أصل ١٠ مدارس في مكيشيفة إلى أضرار شديدة، وهي تحتاج إلى إعادة تأهيل.

- بناء على طلب الخلية المسيطرة في صلاح الدين، وبعد إجراء مشاورات مع المسؤولين والسكان في الدور ومكيشيفة، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراءات الشراء لأنشطة النافذة ١ ووقع اتفاقات مع منظمتين غير حكوميتين لتنفيذ مشاريع النقد مقابل العمل. في الدور، سيرمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عيادتين للرعاية الصحية الأولية ومدرستين ومحطة المياه الرئيسية بتكلفة إجمالية تقديرية قدرها ١,٤ مليون دولار. وفي مكيشيفة، سيرمم البرنامج مدرستين ومحطة المياه ومركز الرعاية الصحية الأولية بتكلفة تقديرية تبلغ ١ مليون دولار. وسوف توظف أنشطة النقد مقابل العمل في المنطقتين ٢٠٠ شخص لمدة ٤٥ يومًا في الربع الأول بتكلفة ٢٣٦٨٨٠ دولار.

الرصد والتقييم

رُصد تنفيذ أنشطة النافذة ١ على ثلاثة مستويات. أولًا، وظف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مهندسين لمراقبة جودة العمل ومواصفات المشاريع. وأجرى المهندسون زيارات ميدانية أسبوعية إلى تكريت، وعملوا بالتعاون مع المقاولين والمدراء منفذي العمل. ثانيًا، أشرف على كل مشروع لجنة حكومية ضمت مسؤولين من المديريات الفنية ذات الصلة والشركة المتعاقدة. وكانت اللجنة مسؤولة عن ضمان جودة العمل والتزام التنفيذ بشروط العقد المتفق عليه وقدرة الإدارة الفنية. ثالثًا، زار منسق المنطقة والموظفون الدوليون المشاريع مرتين في الفترة المشمولة بالتقرير. وأتاحت الزيارات الميدانية فرصًا لرصد سير العمل، وكذلك التحدث مباشرة مع السلطات المحلية كالقائمقام ومسؤولي البلدية وموظفي مكتب المحافظ. كما حافظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من بغداد على اتصالات منتظمة مع المحافظ لتلقي الأسئلة والتعليقات من مكتبه. وأخيرًا، يقوم البرنامج حاليًا بالتعاقد مع مراقب خارجي للإشراف على رصد المشاريع وقياس أثرها، سيكون قادرًا أيضًا على جمع تقارير عن آراء السكان بالمشاريع التي يجري تنفيذها، والتحقق من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستوفي أو يتجاوز معايير التنفيذ لمشاريع النافذة ١، وتوفير بيانات محددة عن الأثر. وسيتم إدراج بيانات الرصد والتقييم في تقرير سير التنفيذ في الربع الأول ٢٠١٦.

النشاط ٢-٢ دعم سبل العيش (النافذة ٢).

تكريت

كان رد فعل الجمهور والحكومة على مشاريع سبل العيش في تكريت أكثر إيجابية مما توقعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فعلى الرغم من أن أنشطة برنامج تمويل الاستقرار الأخرى بالغة الأهمية، غالبًا ما تكون مشاريع سبل العيش هي التحسن الأكثر وضوحًا وواقعية ومباشرة الذي يشعر به السكان. فقد صرح المسؤولون الحكوميون والمشاركون والمنظمات غير الحكومية الشريكة والمستفيدون أن برنامج سبل العيش كان أساسيًا لتوفير السيولة اللازمة للعائدين إلى تكريت. وعلاوة على ذلك، خلق برنامج سبل العيش الزخم في وقت مهم من مرحلة الاستقرار في تكريت عندما كان النازحون يعودون إلى ديارهم، وأظهرت عملية تنظيف الأحياء والمساجد والمدارس والشوارع والأماكن العامة الأخرى خطوات ملموسة نحو عودة الحياة الطبيعية.

بدأت مشروعات سبل العيش في تكريت أواخر آب/

أغسطس وأنهيت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وأقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة مع منظمتين غير حكوميتين لديهما خبرة في تكريت: مؤسسة الإغاثة الإنسانية ومؤسسة النور العالمية، لتنفيذ مشروعي النقد مقابل العمل وتوزيع الإعانات النقدية.

الشريك	الأيام	عدد الموظفين يوميًا	فرص العمل	نسبة النساء والشباب
مؤسسة الإغاثة الإنسانية	٤٨	٢٠٠	٩٦٠٠	١٦٪ نساء و٧٠٪ شباب
مؤسسة النور العالمية	٥٠	٢٠٠	١٠٠٠٠	١١٪ نساء و٨٥٪ شباب

بدأت مؤسسة النور عمليات النقد مقابل العمل في ٢٤ آب/أغسطس، ووظّفت ٢٠٠ عامل يوميًا في الفترة المشمولة بالتقرير للقيام بأعمال التنظيف والدهان وإعادة تأهيل بسيطة للمباني العامة والشوارع والمساجد والمدارس والحدائق العامة وجامعة تكريت ومبان عامة أخرى. ووفرت المؤسسة من تشرين الأول/أكتوبر وحتى كانون الأول/ديسمبر ٦٠٠٠ فرصة عمل، ليصل مجموع فرص العمل منذ بداية المشروع إلى ١٠٠٠٠. وابتداء من ١ أيلول/سبتمبر، وفرت مؤسسة الإغاثة الإنسانية ٩٦٠٠ فرصة عمل في تكريت، منها قرابة ٦٠٠٠ في الربع الرابع. وقدمت المؤسسة إعانات نقدية إلى ١٠٠ متجر بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد منها مخابز وبقاليات وورشات تصليح في وسط تكريت.

وحالت الأعراف الثقافية التي تمنع النساء من العمل في مكان واحد مع الرجال دون بلوغ الشركاء المنفذين هدف التوازن بين الجنسين في هذه المرحلة من المشروع. واستطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم النساء العائدات عبر إزالة الأنقاض في ٦٣ منشأة خاصة تملكها نساء. كما دعمت النساء بشكل غير مباشر عبر أنشطة النقد مقابل العمل في جامعة تكريت، التي أعادت فتح الكليات والمباني الإدارية حيث درست النساء. وفي فترة التقرير المقبلة، سيعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء المنفذين على وضع معايير أكثر تحديدًا تستهدف النساء بشكل مباشر عن طريق تحديد العمل المناسب ثقافيًا، وكذلك بشكل غير مباشر عن طريق استهداف أسر لديها نساء ضعيفات (ربة أسرة وحيدة، الخ) . وهذا يعني أن شريكتنا مؤسسة النور تجاوزت هدف مشاركة ٧٥ بالمئة من الشباب ، حيث كان ٩٨ بالمئة من المشاركين دو سن ٣٢ و٨٥ بالمئة دون سن ٢٥ عامًا.

وكان الأثر الأكبر لمشروع سبل العيش على جامعة تكريت. حيث قدرت الأضرار التي لحقت بالجامعة بنحو ٣٠ مليون دولار كنتيجة مباشرة للقتال. وبينما أعطى المحافظ الأولوية للجامعة كجزء من خطة الاستقرار، فاق المقترح الأصلي موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتالي لم تُدرج الجامعة منذ البداية في خطط البرنامج الخاصة بسبل العيش، بيد أنه عدل المقترح الأصلي وحشد فرق النقد مقابل العمل لتنظيف تسع كليات والمختبرات وستة مبان إدارية وخدمية والباحات المحيطة والحدائق، وخلق ٥٠-٧٥ فرصة عمل يوميًا لمدة ٣٦ يومًا. وقد توقعت الجامعة، التي فتحت أبوابها للتسجيل في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، تسجيل ٨٠٠٠ من أصل ٢٢٠٠٠ طالب. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، سجل ١٦٠٠٠ طالب وعملت معظم الصفوف. وتعد الجامعة مكونًا مهمًا من مكونات الحياة والاقتصاد في تكريت، وكان تنظيفها والدعم المقدم لها عاملًا آخر غير مسار الحديث عن النزاع. ومن المتوقع مع إنهاء سكن الطالبات أن يسجل ٢٠٠ طالب آخرون.

الدور ومكيشيفة

مع اختتام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنشطة سبل العيش في تكريت، حددت عملية تقييم احتياجات

الدور ومكيشيفة مدى أهمية دعم سبل كسب العيش. فقد تحررت الدور ومكيشيفة قبل تكريت مباشرة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، ولكنهما لا تزالان تكافحان للتعافي من الأضرار الكبيرة التي لحقت بسبل العيش. وعلى غرار تجربة تكريت، كان العائدون إلى الدور ومكيشيفة بحاجة إلى فرص اقتصادية على شكل عمل وإعانات نقدية قصيرة الأجل للشركات الصغيرة، وكذلك عمالة لتنظيف الأنقاض وإعادة تأهيل الأماكن العامة. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقودًا مع مؤسستي النور والإغاثة الإنسانية لتنفيذ أنشطة مشروعي النقد مقابل العمل والإعانات النقدية في المنطقتين، على مدى ثلاثة أشهر.

وطلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرارًا وتكرارًا مواصلة برامج سبل العيش بعد الأربعة الأشهر الأولى ليس فقط من جانب المستفيدين من مشاريع سبل العيش في تكريت، بل ومن حكومة صلاح الدين. ويهدف الضخ النقدي في الاقتصاد المحلي إلى تحريك الحياة الاقتصادية وإحداث ديناميكية إيجابية للمجتمعات التي تستعيد حياتها وسبل عيشها. وحاليًا، يقوم المشروع الشقيق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو برنامج مواجهة الأزمة العراقية والتعافي منها (Iraq Crisis Response and Resilience Program)، الذي يصمم برامج طويلة الأجل لدعم سبل العيش، بتحديد مشاريع أكثر استدامة لخلق فرص عمل في المناطق المحررة حديثًا قد تسهل الانتقال من الاستقرار إلى التعافي.

وكما تبين تقارير سابقة، استثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقتًا طويلًا في بناء قدرات منظمات غير حكومية محلية لإدارة أنشطة النقد مقابل العمل والإعانات النقدية. واستغرق بناء قدرات هذه المنظمات وقتًا طويلًا، لكنه يؤتي ثماره لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بالشراكة مرة أخرى مع هذه المنظمات غير الحكومية في الدور ومكيشيفة في مشاريع سبل العيش الصغيرة. بيد أن تحديد المنظمات غير الحكومية المؤهلة ذات القدرة على إدارة مبالغ كبيرة لمشاريع سريعة الأثر يشكل تحديًا كبيرًا يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخذه بعين الاعتبار في مناطق أخرى حيث ستدعم سبل العيش. ونظرًا للوقت الطويل الذي احتاجه بناء قدرات المنظمات غير الحكومية والإشراف على التنفيذ عن كثب، كان توزيع الإعانات النقدية أبطأ من المتوقع. وبينما نجحت الإعانات النقدية في نهاية المطاف، اعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير الإعانات في الفترة الأولى من إعادة فتح المتاجر في تكريت.

بعد أشهر من النزوح، يقول عياد البالغ من العمر ٢٥ عاما: «ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعادة حياة أسرتي في تكريت». بدعم من برنامج تمويل الاستقرار، يوفر مقهى عياد الآن مصدرا قيما للدخل لأسرته

بالنسبة لعياد البالغ من العمر 25 عاما، يمثل المقهى الذي يملكه في مدينة تكريت في محافظة صلاح الدين في العراق، مع إخوته الثلاثة، تحقيقا لحلم حياته ومصدر قيم لدخل واستقرار أسرته.

بعد شهور من النزوح بحثا عن الأمان والأمن وبيئة خالية من المضايقة، استطاع عياد وأخوته العودة إلى ديارهم بعد طرد داعش من تكريت. بيد أن والداه وشقيقته ما زالوا محاصرين في الأراضي التي تسيطر عليها داعش.

يقول عياد، الذي يفضل عدم الكشف عن هويته لدواع أمنية: «مكنني برنامج النقد مقابل العمل من إعادة تأسيس عملي وساعد في استئناف حياة أسرتي». ويضيف «الآن أستطيع أن أرى مجتمعي يجري بناؤه. نأمل أن يستمر هذا التقدم».

الرصد والتقييم

أجري رصد مشاريع سبل العيش بإشراف مباشر من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر زيارات ميدانية إلى تكريت، فضلًا عن رصد أسبوعي لفرق النقد مقابل العمل من جانب مسؤول الارتباط. ويجري حاليًا التعاقد مع شركة خارجية، سوف ترصد وتقيم بشكل أفضل أثر مشاريع سبل العيش في المجتمعات المستفيدة. ويضمن الرصد أيضًا إجراء التبادلات النقدية بنزاهة وأمان بينما يسرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل ملحوظ أنشطته في المحافظات الأربع المحررة.

النشاط ٢-٣ دعم القدرات (النافذة ٣)

في صلاح الدين، واصل مسؤول الارتباط المتعاقد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم تخطيط وتنفيذ ورصد أنشطة الاستقرار الجارية. ونفذ الخبير مهام أساسية في مرحلتي الشراء والتنفيذ، لاسيما مساعدة لجان الإشراف بمديريات المياه والكهرباء والصحة في الإشراف على المشاريع ورصدها. كما رصد المسؤول مشاريع سبل العيش في صلاح الدين. وفي الربع المقبل، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل أوثق مع المسؤولين في المحافظة لتحديد الخبرات الإضافية اللازمة. وواجهت خطط بناء قدرة المحافظ على تخطيط وتنسيق الاستقرار تحدي تغيير القيادة السياسية. بيد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعاون بشكل وثيق مع مسؤولين في المحافظة وأعضاء آخرين في مجلس المحافظة لتحديد المهارات الأساسية غير المتوفرة.

النشاط ٢-٤ المصالحة المجتمعية (النافذة ٤)

بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرحلة التنفيذ الأولى لأنشطة المصالحة المجتمعية في الفترة المشمولة بالتقرير. بعد تحليل النزاعات ودراسة النقاشات الجماعية ومشاورات المجتمع المدني التي أجراها خبراء المصالحة المجتمعية في برنامج تمويل الاستقرار أثناء الربع الثالث، اختيرت تكريت ويثرب لأولى أنشطة النافذة ٤ في صلاح الدين. وحددت تكريت كمنطقة تدخُّل بسبب النزاعات العشائرية طويلة الأمد التي تفاقمت جراء المعارك الأخيرة، والتوترات الطائفية بين بعض العشائر العربية السنية وقوات الحشد الشعبي ذات الأغلبية الشيعية، وبسبب حركة السكان الهائلة بسبب احتلال داعش وطردها لاحقًا. كما حددت يثرب كمنطقة توتر مجتمعي كبير يمنع ١٠٠٠٠ أسرة من العودة بسبب العداء بين العشائر السنية والشيعية، والذي تفاقم جراء هجوم داعش.

كانت منظمة «سند» غير الحكومية الشريك المنفذ الرئيس العامل في تكريت ويثرب. ويهدف المشروع إلى إنشاء منصات تتيح مشاركة هادفة للمجتمعات المحلية، بمن فيهم العائدون والنازحون، وكذلك إلى التأثير على التعايش السلمي بين المجتمعات في يثرب وتكريت، وعلى ترسيخ القدرات المحلية على حل المشكلات التعاوني.

في الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و»سند» سلسلة مقابلات مع مختلف الأطراف المعنية في تكريت ويثرب لفهم المشاكل وتحديد وصياغة واقتراح الحلول لتسهيل عودة عدة عشائر. وأعدت "سند" استبيانًا لمقابلات فردية، وأجرت لاحقًا مقابلات مع ١٥٨ شخصًا في تشرين الثاني/نوفمبر في بغداد وأربيل وكركوك والسليمانية وصلاح الدين، بينهم ١١٠ من تكريت (١٠ نساء و١٠٠ رجل) و ٤٨ من يثرب (٣ نساء و٤٥ رجلًا). ومن بين الذين جرت مقابلتهم أعضاء في مجلس المحافظة والمجالس البلدية في تكريت ويثرب ولجنة الشؤون القبلية وزعماء عشائر. وبناء على هذه المشاورات، كاملت "سند" أربعة مؤشرات وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس أثر منتجاتها، ووضعت المنطلقات التالية:

- نسبة انخفاض عدد الأفراد الذين يشعرون بعدم الثقة في المجتمع (خط الأساس: ٤٠ بالمئة من المستطلعين يشعرون بعدم الثقة).

- نسبة زيادة عد الذين يشعر ون بالأمان الكافي (خط الأساس: ٤٣ بالمئة يخافون سيطرة قوات الأمن على المنطقة).

- نسبة الانخفاض في عدد الأفراد الذين تعرضوا للعنف بدافع العرق أو الانتقام في الشهر الماضي (خط الأساس: ٥٣ بالمئة يخشون حدوث الانتقام بعد العودة).

- نسبة الزيادة في عد الأفراد الذين يعتقدون أن المصالحة فعالة (خط الأساس: ٤٢ بالمئة يعتقدون بضرورة حدوث المصالحة قبل العودة).

وأسفرت المقابلات عن فهم أفضل لأهم المشاكل الاجتماعية التي يواجهها النازحون عند عودتهم إلى تكريت ويثرب. وتتوفر نتائج المراحل الأولى للمشروع في تقارير منفصلة.

في المرحلة الثانية من المشروع، نظمت "سند" مناقشتين جماعيتين وورشات عمل في السليمانية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لإقامة تواصل بين مختلف الأطراف المعنية من تكريت ويثرب. وسهلت تلك الورشات التوصل إلى مقاربة تشاركية بين مختلف الجهات المعنية لمعالجة قضايا العدالة التصالحية ومتطلبات المصالحة والنزاعات داخل المجتمعات. وتوصلت الجهات المعنية إلى إجماع بشأن حلول فورية ومتوسطة الأجل للأزمة الحالية التي تمنع عودة النازحين. وتضمنت ورشات العمل وجهاء يثرب وتكريت وممثلين عن لجنة المصالحة الوطنية ولجنة الاستقرار من مكتب رئيس الوزراء. كما شارك مفوض من المفوضية البرلمانية لحقوق الإنسان وأعضاء من مجلس محافظة صلاح الدين.

وسوف يرد تقرير المرحلة النهائية من المشروع، التي ستضع آلية محلية للمصالحة، في التقرير التالي عن سير التنفيذ في الربع الأول ٢٠١٦.

أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أدى تجدد التوترات بين النازحين السنة والشيعة في يثرب إلى تعديلات على مشروع المصالحة المجتمعية. وحاولت السلطات المحلية في صلاح الدين تسهيل عودة النازحين السنة إلى يثرب عبر دفع تعويضات مالية لضحايا القبائل الشيعية المجاورة. وأظهرت أعمال العنف التالية الحاجة الماسة إلى تدريب السلطات المحلية والاتحادية على أساليب الحوار والوساطة لإدارة النزاعات بين المجتمعات المتضررة من احتلال داعش.

وللمضي قدمًا في عودة النازحين إلى يثرب، يجب أن يشخص المسؤولون المتطلبات الضرورية للعائدين، ويعملوا على تحقيق هذه المتطلبات لتسهيل العودة. كما يجب أن يكون هناك أساس للمصالحة بين الأطراف المتنازعة قبل العودة لتفادي أي تصعيد. ومع ذلك، تمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسند من رصد هذه التطورات عن كثب يوميًا وتعديل استراتيجية المشروع استجابة لهذه التطورات.

الأنبار

كان أهم تطور في الفترة المشمولة بالتقرير تحرير الرمادي الذي أعلنه رئيس الوزراء حيدر العبادي في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولا تزال قوات الأمن العراقية تتصدى لمقاتلي داعش المتبقين في المدينة وتواصل إزالة الألغام والعبوات الناسفة. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يبدأ النشاطات على الأرض حتى ينتهي مركز العمليات الوطني من تطهير المنطقة. وهذا قد يستغرق عدة أسابيع أو أشهر. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس الوزراء أمرًا تنفيذيًا بإنشاء لجنة عليا للاستقرار وإعادة الإعمار في الرمادي، يرئسها محافظ الأنبار وتضم ممثلين عن مختلف الوزارات. وستركز اللجنة في البداية على تأمين المدينة من العبوات الناسفة، وإعادة الخدمات الأساسية لإرساء ظروف الاستقرار في الرمادي. وكما طلب رئيس الوزراء، سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود المحافظ واللجنة العليا.

تشكل أنشطة الاستقرار في الرمادي تحديًا مخيفًا. فالاحتياجات فيها ستكون كبيرة نظرًا لحجمها ولاتساع الدمار. فقد نزح أغلبية سكان الرمادي (٥٠٠٠٠٠)، وظل البقية (٥٠٠٠-٢٠٠٠٠) محاصرين من قبل داعش داخل المدينة لفترة طويلة مع قليل من الخدمات الأساسية. وللبدء في مواجهة هذا التحدي وتطبيق أحد أهم الدروس المستفادة في تكريت، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محافظة الأنبار لإجراء تخطيط تفصيلي مسبق قبل التحرير. وتضمن ذلك عملية تقييم احتياجات أولي، وتخصيص خبير استقرار لمكتب محافظ الأنبار لتعزيز قدراته على تخطيط الاستقرار، والشروع في عملية الشراء لتخزين المعدات، وبدء التواصل مع المنظمات غير الحكومية من أجل أنشطة سبل العيش، وبناء علاقة مع مكتب محافظ الأنبار بشأن المصالحة المجتمعية.

المُخرَج (١): تقييمات سريعة لاحتياجات الاستقرار والتعافي تُنفّذ بالتعاون مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة وفعاليات المجتمع المدني.

باستخدام عملية تقييم الاحتياجات التي استخدمت في مناطق أخرى لعمل برنامج تمويل الاستقرار، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نظم البرنامج ورشة لتقييم احتياجات الاستقرار مع الجهات المعنية الرئيسية في الرمادي لتحديد أولويات الأنشطة. وساهم ٥١ مشاركًا، بينهم محافظ الأنبار وأعاء مجلس المحافظة وقائمقام الرمادي وأعضاء في المجلس المحلي في الرمادي والمديريات الفنية في المحافظات والأقضية، وكذلك ممثلون عن المجتمع المدني. وشاركت امرأتان أيضًا في ورشة تحديد الأولويات. وفي الفترة التي سبقت الورشة، عمل مسؤولو الوزارة على جمع بيانات خط الأساس حول الخدمات الأساسية ما قبل النزاع، وكذلك تقييم وضع البنية التحتية اعتبارًا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

اختلفت عملية تقييم الاحتياجات الأولية للرمادي عن غيرها في أنها جرت قبل التحرير. وعلى الرغم من أن التخطيط المسبق قبل التحرير أحد أهم الدروس المستفادة من أنشطة برنامج تمويل الاستقرار في تكريت، إلا أن له أيضًا تحدياته. فبسبب الوضع الأمني الراهن، كان وصول المسؤولين إلى الرمادي صعبًا، وهو ما قلل من قدرتهم على تقديم تقييم أولي يتمتع بثقة كبيرة. علاوة على ذلك، من المرجح أن تتعرض البنية التحتية لمزيد من الأضرار في الفترة بين التقييم والتحرير. لقد حدد تقييم الاحتياجات الأولي أولويات تكلف مؤقتًا ١٢٧ مليون دولار لمعالجة المياه والصحة والتعليم والكهرباء والخدمات البلدية. ومع أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم

يستطع تقدير هذه الأرقام بسبب القيود الأمنية، تؤكد روايات المدنيين ووسائل الإعلام الاجتماعي أن الضرر كبير وملموس. وسوف تكون هناك حاجة لاستعراض النتائج بعد تطهير الرمادي بالكامل.

المُخرَج (٢): دعم حكومة العراق لتلبيـــة احتياجـــات الاســـتقرار والتعافي الفورية في المناطق المحررة حديثًا، والسماح بعودة مستدامة للنازحين.

النشاط ٢-١ الأشغال العامة وإعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة (النافذة ١).

منعت الظروف الأمنية إعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة في الرمادي في الفترة المشمولة بالتقرير. وللكن نظرًا للأولوية الاستراتيجية للمدينة، أقرت اللجنة التوجيهية تخزين معدات النافذة ١. ولم تستطع السلطات المحلية إجراء تقييم كامل لحجم الضرر. بيد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدأ الشراء لتخزين المعدات بناء على مشاورات مع المديريات الفنية في الأنبار وتوصيات المحافظ وتجربة البرنامج في المناطق المحررة الأخرى. وترد المعدات في الملحق الأول.

استنادًا إلى الخبرات في تكريت والمناطق المحررة الأخرى، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتخطيط وفق فرضيات احتمال تعطل المولدات الكهربائية وسيارات الإسعاف وتدميرها ونقلها على يد تنظيم داعش قبل التحرير. كما تعلّم البرنامج من صلاح الدين ونينوى أن للكهرباء أولوية على القطاعات الأخرى في فترة الاستقرار. وقد قدم محافظ الأنبار منشأة تخزين في مركز قيادة الأنبار، في عامرية الفلوجة، حتى يمكن نقل المعدات إلى الرمادي.

وستوضع المرحلة التالية من أنشطة النافذة ١ في الربع الأول عقب مشاورات وعملية تقييم احتياجات مستمرة، الأمر الذي يتوقف على الظروف الأمنية. ووفق تقارير رسمية ومناقشات مع المديريات الفنية، فإن تدمير البنية التحتية كبير.

النشاط ٢-٢ دعم سبل العيش (النافذة ٢)

بسبب الظروف الأمنية، لم يبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أي عمل خاص بسبل العيش في الرمادي. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، اقتصرت أنشطته على بناء شبكة من الشركاء المحتملين لمشاريع سبل العيش وتقييم قدرات المنظمات غير الحكومية على العمل في الرمادي. وسيختار البرنامج في الربع الأول الشركاء المنفذين ويبدأ عمل مشاريع سبل العيش بقدر ما تسمح الظروف الأمنية.

النشاط ٢-٣ دعم القدرات (النافذة ٣)

كانت الأنبار محور أنشطة النافذة ٣ في الربع الرابع. فقد بدأ خبير الاستقرار الدولي العمل في الفترة المشمولة بالتقرير، وألحق بمكتب المحافظ لدعم جهود استقرار الرمادي. وهذا يشمل تقديم المشورة إلى المحافظ بشأن أنشطة الاستقرار، لاسيما مشاريع ما بعد التحرير والتخطيط المدني العسكري وتخزين المعدات في الرمادي. ووفق مصفوفة تتبع الإنجاز (الملحق الثاني)، يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تسهيل إعداد خطط استقرار شاملة لكل محافظة. ويبني خبير الاستقرار على استراتيجية الاستقرار الأصلية التي ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محافظ الأنبار في إعدادها في تموز/يوليو ٢٠١٥، ويعمل مع مكتب المحافظ لتفعيل هذه الاستراتيجية.

وظف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤول ارتباط، يبدأ العمل في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وهو يعمل مباشرة مع مكتب المحافظ ومع الخلية المسيطرة، وسوف ينسق أنشطة الاستقرار في الرمادي عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك. كما سيراقب مسؤول الارتباط أنشطة الاستقرار مع المنظمات غير

الحكومية والمقاولين ويقدم تقارير عن سير التنفيذ إلى إدارة المشروع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بعد العمل مع مكتب المحافظ لتقييم احتياجاته، يتعاقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليًا مع موظفين لتعزيز قدرات محافظ الأنبار. أولًا، لزيادة قدرة المحافظ على التنسيق، يتعاقد برنامج تمويل الاستقرار مع مساعد خاص للتركيز على القضايا الاستراتيجية والسياسات على أعلى المستويات واللازمة للسماح للمحافظ بتطوير أنشطة استقرار مناسبة وفعالة ومنسقة عبر الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية. ثانيًا، لزيادة قدرة محافظ الأنبار على تصميم وإدارة ودعم تنفيذ استراتيجية الاتصالات في الأنبار، يوظف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخصائي في التواصل للعمل بدوام كامل مع مكتب محافظ الأنبار. وذلك بهدف التأثير على أجندة الاستقرار، واقتراح التواصل مع الإعلام والجمهور، وربط الحكومة مع الجمهور في مرحلة الاستقرار. وسيُعيَن أخصائي التواصل ويبدأ العمل في الربع المقبل.

النشاط ٢-٤ المصالحة المجتمعية (النافذة ٤)

في نهاية الربع الرابع، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المراحل الأولى من إشراك المحافظ في تنفيذ استراتيجيته للمصالحة المجتمعية والتوعية القبلية. وهو يدعم مستشار المحافظ للشؤون القبلية، المسؤول عن وضع وتنفيذ استراتيجية المصالحة القبلية في محافظة الأنبار. إن المصالحة في الرمادي ركيزة أساسية لاستراتيجية المحافظ الخاصة بالاستقرار.

نينوى

في تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت اللجنة التوجيهية لبرنامج تمويل الاستقرار مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنوني (قضاء سنجار)، و ربيعة (قضاء تلعفر)، ومدينة سنجار. ويتعاون البرنامج مع مكتب محافظ نينوى والمديريات الفنية، الواقعة مؤقتًا في دهوك وأربيل. ويقدم المنسق الدولي لمنطقة نينوى المشورة لمسؤولي المحافظة، لاسيما نائب المحافظ والمحافظ المعين مؤخرًا. وتم التعاقد مع مستشارين فنيين آخرين لنينوى، وهم يقومون بتسهيل تنفيذ أنشطة النافذة ١.

تحررت مدينة سنجار يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أربعة أيام من الضربات الجوية المكثفة من التحالف بدعم من قوات البيشمركة البرية ومجموعة من القوى الأخرى بما فيها حزب العمال الكردستاني والمجموعات الأيزيدية. نزح سكان سنوني وسنجار، وعددهم قرابة ٢٧٠٠٠ غالبيتهم من الأيزيديين، بالكامل بسبب احتلال داعش الكارثي. خطفت الجماعة أو باعت أو أجبرت على الزواج أو قتلت ٤٠٠٠ امرأة وفتاة أيزيدية، وقتلت عددًا لا يحصى من الرجال في غضون أسابيع. وتعتبر مدينة سنجار ذات أهمية استراتيجية نظرًا لقربها من الموصل وموقعها على طريق سريع إلى مدينة الرقة السورية. قبل عودة المدنيين، أرسلت محافظة نينوى موظفين فنيين إلى المدينة لتقييم الأضرار. وعُين قائمقام جديد أنشأ مكتبًا مؤقتًا بالقرب من مبنى البلدية المدمر. وعلى الرغم من أن اللجنة التوجيهية أقرت دعم إجراء تقييم لسنجار، لا يمكن لبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي الوصول إلى المدينة، لأن الوضع لا يزال غير مستقر حيث تتنافس جماعات مسلحة شتى من أجل السيطرة. وبالإضافة إلى المخاوف الأمنية، يراقب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن كثب اتجاهات عودة النازحين إلى سنجار، وهو ما سيرشد طبيعة تدخل برنامج تمويل الاستقرار.

المُخرَج (١): تقييمات سريعة لاحتياجات الاستقرار والتعافي تُنفّذ بالتعاون مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة وفعاليات المجتمع المدني.

أرسل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثتين ميدانيتين لإعادة تقييم ورصد الاستقرار في المناطق المحررة الأربعة في نينوى في الربع الرابع في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وأدت هاتان البعثتان إلى تحسين فهم البرنامج للديناميكية المتغيرة على أرض الواقع في ربيعة وسنوني (قضاء سنجار) في الأشهر السبعة الماضية، التي زاد أثناءها عدد العائدين، لاسيما إلى ربيعة. ودفعت البعثتان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى نشر تقرير مع النتائج التي جرى تحديثها. ويدعم التقرير جهود محافظ نينوى لتنسيق الموارد في المناطق المحررة، كما يرشد أنشطة برنامج تمويل الاستقرار المستقبلية.

وبالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وباستخدام منهجية برنامج تمويل الاستقرار، بدأ محافظ نينوى تقييم احتياجات الاستقرار لمدينة سنجار في كانون الأول/ديسمبر. وأُرسل فريق من الموظفين الفنيين من المديريات الفنية إلى المدينة. وهم يعتزمون استكمال جمع البيانات في مطلع كانون الثاني/يناير، يعقبه بعثة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتحقق من التقييم. وتبين التقارير الأولية أن قرابة ٧٠-٧٥ بالمئة من المدينة تضرر بشدة أو دمر جراء الضربات الجوية، فيما المدينة مليئة بالعبوات الناسفة التي زرعها تنظيم داعش قبل الانسحاب. ويعوق كثير من العوامل عودة الطائفة الأيزيدية النازحة، كضعف الثقة بسلطات الدولة في توفير الأمن.

المُخرَج (٢): دعم حكومة العراق لتلبية احتياجات الاستقرار والتعافي الفورية في المناطق المحررة حديثًا، والسماح بعودة مستدامة للنازحين.

النشاط ٢-١ الأشغال العامة وإعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة (النافذة ١)

بعد إقرار اللجنة التوجيهية لأنشطة برنامج تمويل الاستقرار في سنوني وربيعة، وإجراء تقييم لمدينة سنجار، فعَّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الفور تنفيذ المشروع ذي الأولوية القصوى في الفترة المشمولة بالتقرير: ترميم مستشفى سنوني وتوفير المعدات الطبية له. وأعطيت الأولوية للمستشفى في تقييم الاحتياجات الذي أجري في أيار/مايو ٢٠١٥، والذي أفاد بأن سنوني تحملت الضرر الأكبر. وفيما يلي ملخص لأوضاع المناطق المحررة من نينوى كما ورد في التقرير، باستثناء سنجار:

- تضررت ٢٤ من أصل ٢٦ منشأة صحية وأغلبيتها نهبت.
- كانت ١١٢ مدرسة بحاجة إلى إعادة التأهيل، وتمكن ٤٠ بالمئة فقط من الأطفال من الحضور.
- ٣ محطات لمعالجة المياه لا يمكنها تنقية المياه، و٣٨ من أصل ١٥٧ بئرًا يعمل.
- نهب ٥٠ كم من كابلات خط التغذية و٢١٠ محولة توزيع أو دمرت.
- تضررت ٣٠ هيئة محلية، دمرت منها ٢٢ تمامًا.

- دمر ٤١٦٦ منزلًا تمامًا، وهو ما منع الأسر من العودة.

بدأت إعادة تأهيل مستشفى سنوني في تشرين الثاني/نوفمبر وانتهت في كانون الأول/ديسمبر. وسلمت معظم المعدات الطبية، ما عدا ثلاثة مواد ستسلم في الربع الأول. يوجد في المستشفى مرافق لتوفير رعاية طبية شاملة للسكان في محيط سنوني. قبل الترميم، كانت أقرب وحدة حوادث وطوارئ ومرفق جراحة موجودة في دهوك، على بعد أربع ساعات بالسيارة. وتخدم المستشفى حاليًا ١٧٠٠٠ نسمة بقوا على المنحدر الشمالي لجبل سنجار أو أعيدوا إلى القرى السهلية. وبمجرد عودة السكان النازحين، يمكن أن يخدم المستشفى نحو ٧٥٠٠٠ نسمة.

ومع أن إعادة تأهيل المستشفى انتهت، بذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهدًا كبيرًا لتنسيق احتياجات المعدات الطبية بين المديرية الفنية في المحافظة وبغداد. كما تأثر اختيار المعدات الطبية برأي أعضاء مجلس محافظة نينوى وليس برأي خبراء الصحة، وهو ما يعزز أهمية التوازن بين الرغبات العامة حسنة النوايا والمواصفات الفنية. كما سلطت مشاكل التنسيق الضوء على مدى أهمية توظيف أخصائي صحي لرصد الأنشطة الصحية وتقديم المشورة بشأنها، والعمل مع جميع الأطراف المعنية في وضع أولويات معقولة.

ويتوقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ مزيد من أنشطة النافذة ١ في عام ٢٠١٦. وقد يفتح تحرير سنجار فرصًا لإعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة، ولكن يبقى أن نرى هل سيعود المدنيون إلى المدينة. فقد تؤخر مواجهة تهديدات أمنية بسبب قربها من خط الجبهة إلى جانب مشاكل الإسكان والأرض والممتلكات بشكل ملحوظ العودة. والأهم أن البيئة السياسية متوترة وتتطلب الحوار والوساطة.

النشاط ٢-٢ دعم سبل العيش (النافذة ٢)

بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المراحل الأولى من أنشطة سبل العيش في نينوى في الفترة المشمولة بالتقرير. وبين تقييم احتياجات نينوى الدعم الكبير لسبل العيش الذي تحتاجه الأسر في المناطق المحررة. تشكل معظم الأسر في سنوني وربيعة مجتمعات ريفية زراعية تعتمد على إنتاج الحبوب والقمح والشعير في موسم الشتاء، والخضار والفواكه في موسم الصيف للحصول على الدخل، فضلًا عن تربية الحيوانات. منذ بداية الأزمة، انخفض الإنتاج الزراعي بمعدل ٢٥ بالمئة بسبب نقص العمالة، ومخلفات الحرب المتفجرة، ونقص الأدوات والمعدات، ونقص المدخلات الزراعية. ويشكل عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق التقليدية في الموصل أيضًا عائقًا كبيرًا. كما تضررت الصوامع ومنظومات الري.

ولدعم سبل العيش في المجالات الزراعية، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشروع لزيادة توفر الغذاء وتحسين دخل الأسر الريفية بين السكان المتأثرين بالنزاع في ربيعة عبر توفير الأسمدة التي لم تعد متوفرة في السوق المحلية. أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لتنفيذ مشروع كلفته ٥٠٠٠٠٠ دولار من خلال برنامج البلدية الحالي، المساعدة الذاتية المجتمعية. وتتيح هذه العملية للمزارعين الأكثر ثراء «إقراض» البذور للأسر الفقيرة بحيث يمكن للجميع زرع بعض أراضيهم على الأقل. وعبر الارتباط بهذا البرنامج، سيوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة الأسمدة الضرورية جدًا للمحاصيل. وسيستفيد أكثر من ١٧٠٠ أسرة من المشروع، وبالنتيجة تعيد قرية ربيعة إنشاء قاعدة سبل العيش الزراعية فيها.

بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا مشروع النقد مقابل العمل، والذي سيوفر الدخل اللازم للأسر في ربيعة. ويعود المشروع بالنفع على المجتمع بأسره عبر تنظيف الأنقاض والنفايات، وإجراء إصلاحات خفيفة للتوجه نحو بيئة أنظف وأكثر أمانًا. اختار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكه المنفذ، وهو الصليب الأحمر الفرنسي (FRC)، الذي سينفذ مشروع النقد

مقابل العمل بموازنة تبلغ قرابة ٣٠٠٠٠٠ دولار. وبدأ التنفيذ في ١ كانون الأول/ديسمبر بتصميم التقييم والمشروع. وسوف تبدأ أنشطة النقد مقابل العمل في الربع الأول، وتستمر حتى ٣١ آذار/مارس. ويستهدف المشروع ٢٠٠ أسرة على مدى أربعة أشهر، مع خلق ٨٠٠٠ فرصة عمل يومية تقريبًا. ويهدف البرنامج إلى دعم الأسر الكبيرة والشباب والنساء، وبخاصة ربات الأسر الوحيدات والأسر التي فيها نساء حوامل أو مرضعات. وتضمن منظمة غير حكومية محلية، هي تحرير، أن المشاريع التي تستفيد منها الأسر الفردية مستهدفة جيدًا، مع معايير واضحة وشفافة لضمان دعمها التلاحم الاجتماعي وتجنب إثارة أي شكل من أشكال التوتر الاجتماعي بصورة غير متعمدة.

النشاط ٢-٣ دعم القدرات (النافذة ٣)

واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم قدرات محافظة نينوى بتخصيص منسق منطقة دولي لنينوى، قدم دعمًا فنيًا كبيرًا لمحافظ نينوى الجديد في تخطيط الاستقرار وتنفيذه. وصل المحافظ الجديد إلى نينوى قبل أسابيع قليلة فقط من تحرير سنجار، وقدم له منسق المنطقة المشورة بشأن استجابته لتحرير سنجار لاسيما في تنسيق الاستجابة لقطاعات الخدمات الأساسية بعد التحرير. ووجه منسق المنطقة بعثتين إلى سنوني وربيعة في الفترة المشمولة بالتقرير وأجرى تقييمًا جديدًا للاستقرار بعد سبعة أشهر من صياغة التقرير الأصلي، ما مكن المنسق من تقديم المشورة للمحافظ بشأن الاستقرار بالنظر إلى التغييرات الأخيرة. ويعمل منسق المنطقة بشكل لصيق مع المحافظ الجديد لوضع خطة استقرار نينوى، ولإعداد خطط الموصل في الربع القادم.

وتعاقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع طبيب لتقديم المشورة لمديرية الصحة وتسهيل أنشطة البرنامج، وكذلك مع مهندس كهربائي لتقديم المشورة بشأن المتطلبات الفنية لإحياء قطاع الكهرباء في المناطق المحررة.

ويعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الربع المقبل مواصلة المناقشات مع محافظ نينوى حول دعم بناء القدرات المحتمل، بما في ذلك موظف تنفيذ ورصد.

النشاط ٢-٤ المصالحة المجتمعية (النافذة ٤)

في الربع الرابع، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ المرحلة الثانية من مشاريع المصالحة المجتمعية التي بدأت في الربع الثالث. وتضمنت المرحلة الثانية حدثين، العملية متعددة الأطراف المعنية والحوار والوساطة والمصالحة المجتمعية في نينوى. وكانت منظمتان غير حكوميتين، هما أون بونتي بير ومركز دراسات السلام وحل النزاعات، شركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنفذين لتحقيق الهدفين العامين التاليين:

- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية والقيادة المجتمعية على تنفيذ عمليات وساطة وحوار ومصالحة فعالة لتحسين العلاقات بين المجتمعات ومنع وقوع حوادث عنف.

- إجراء عمليات حوار ووساطة ومصالحة على مستوى المجتمع المحلي، لها أثر قابلة للقياس على تحسين العلاقات بين أفراد المجتمع وتعزيز القدرات على التعامل مع النزاعات ومنع وقوع حوادث عنف.

وشملت المرحلة الأولى اختيار مجموعة مرجعية لتوصية المشاركين في المرحلة الثانية من المشروع. وتضمنت المجموعة المرجعية منظمات غير حكومية وطنية ودولية تعنى بالعلاقات بين الأعراق والطوائف وحقوق الأقليات وعودة النازحين والمصالحة بين المجتمعات. وخضع المشاركون الذين حددتهم المجموعة المرجعية لتدريب على الحوار والوساطة والمصالحة والعملية متعددة الأطراف المعنية بشأن التماسك الاجتماعي والمصالحة والعودة إلى المجتمعات المحلية في نينوى.

وفي المرحلة الثانية من المشروع، أجرت أون بونتي بير ومركز دراسات السلام وحل النزاعات دورات تدريبية عدة لتطوير قدرات الوسطاء لتمكين عمليات المصالحة المجتمعية. أولًا، اشترك ٢٧ مشاركًا (من ١١ منظمة محلية وثماني منظمات دولية) في العملية المشتركة متعددة الأطراف المعنية لدعم التلاحم الاجتماعي والتعايش وإجراءات بناء السلام. ودربت العملية متعددة الأطراف الوسطاء على مدى عدة جلسات على تحليل الأوضاع في مجتمعاتهم المحلية، وتحديد المجالات الرئيسة المثيرة للقلق، وتصميم ورشات عمل تهدف إلى معالجة هذه المسائل عبر تيسير الحوار، واستكشاف الخطوات المقبلة نحو العدالة التصالحية. وأجريت العملية متعددة الأطراف قبل وبعد التدريب على الحوار والوساطة والمصالحة.

ثانيًا، عقدت أون بونتي بير ومركز دراسات السلام وحل النزاعات بعد ذلك ورشتي عمل لمدة خمسة أيام للوسطاء من العملية متعددة الأطراف المعنية حول تصميم مقترحات الحوار والوساطة والمصالحة المجتمعية لمجتمعاتهم. ووضعت الورشتان أطر رصد وتقييم النزاعات على أساس مساهمات الأطراف المعنية، وكذلك المشاركين المدربين على التخطيط المشترك والتصميم التشاركي. كما تضمنت الورشة جلستين حول وضع المؤشرات والأهداف، وعمليات الرصد والتقييم التشاركية لمشاريع الحوار والوساطة والمصالحة المجتمعية. وتناولت تصاميم المقترحات توترات محددة تسبب النزاعات في مناطقهم المحلية أو تطرقت إلى قضايا يمكن أن تجتمع حولها المجتمعات، لتطوير فهم أوسع وتعزيز مواقف التسامح.

شارك في الورشات ٢١ ميسّرًا يمثلون كافة الجماعات العرقية والدينية في المنطقة. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٦، سينفذ المشاركون مشاريعهم المصممة أثناء ورشتي العمل في ربيعة وسنوني. وستنفذ هذه المشاريع تحت مظلة أون بونتي بير ومركز دراسات السلام وحل النزاعات الذين فحصا المشاركين عبر المشاورات وورشتي العمل. كما استعرض فريق المشروع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقترحات وقدم المشورة للوسطاء، عندما لزم الأمر، فيما يخص التنفيذ.

كانت المرأة ممثلة بقوة في جميع الفعاليات، بما في ذلك مشاركة ٥٥ بالمئة من النساء في التدريب على العملية متعددة الأطراف المعنية (١٥ من أصل مشاركًا ٢٧) و ٤٨ بالمئة في التدريب على الحوار والوساطة والمصالحة (من أصل ٢١ مشاركًا).

خلال قيادة تصميم المشروع، وجدت أون بونتي بير ومركز دراسات السلام وحل النزاعات أن المنظمات في نينوى تفتقر إلى الأسس القوية والقدرة على العمل كمنظمات مجتمع مدني في العمليات المجتمعية، بما في ذلك محدودية فهم مفاهيم التلاحم الاجتماعي أو الاتفاق عليها. بيد أن ذلك اعتبر تحديًا وفرصة للمشاركة وتحديد القواسم المشتركة والفرص. وأكد مجلس محافظة نينوى مشاركته وشراكته وموافقته الكاملة في المشروع وترشيح عضوين في المجموعة المرجعية و١٤ مشاركًا في ورشة الحوار والوساطة والمصالحة. وأعربت السلطات المحلية في ربيعة وسنوني التزامها بالمشاريع، محددة أهميتها لمجتمعاتها، وطلبت الشراكة والاستعداد لتقديم الدعم والتعاون الكاملين للمشروع والشركاء المنفذين من المجتمع المدني.

غطت وسائل الإعلام المشاريع بإيجابية وساعدت في تعزيز هذه الجهود. وجاء صحفي من راديو سوا إلى ورشات الحوار والوساطة والمصالحة المجتمعية في نينوى لإجراء مقابلات مع المشاركين ومناقشة كيف يمكنهم أن يساعدوا في تعزيز أهداف وغايات المشروع. وجرت مقابلة منسق المشروع في راديو سوا وراديو السلام حول الوضع في نينوى وأنشطة المشروع. ونشر أحد المشاركين مقالة في لالش، وهي وسيلة إعلامية محلية. وبدأ المشروع العمل مع المشاركين لإعداد حملة توعية إعلامية طموحة للمرحلة المقبلة من المشروع ستنفذ في الربع الأول من عام ٢٠١٦.

وكان من الآليات الرئيسة للمشروع إنشاء المجموعة المرجعية، قبل بداية المشروع مع ممثلين من المنظمات الرئيسة والأمم المتحدة ومجلس محافظة نينوى. ويتمثل دورها في توفير الإشراف على المشروع والإسهام في وضع أهداف عمليات الحوار والوساطة والمصالحة المحلية وإطار التقييم والاتصال مع الأطراف المعنية. وقدمت المجموعة الدعم عبر تحديد المشاركين في البرامج، وتحسين التماسك والتآزر في مشاريع بناء السلام المتعددة، وتعزيز الروابط لتبادل الدروس المستفادة من المشاريع من جانب الشركاء المحليين. وعلاوة على ذلك، ساعدت العمليات متعددة الأطراف المعنية في بداية ونهاية المشروع في دمج المشروع في جهود أوسع نطاقًا لتعزيز بناء السلام والوساطة والحوار والمصالحة في نينوى، وكانت آلية استشارية بالغة الأهمية.

وضمنت هاتان الآليتان التشاوريتان المهمتان حصول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الدعم اللازم لتنفيذ الأنشطة في بيئة شديدة التنافس والتوتر ما بعد التحرير. ومع أن المجموعة المرجعية لم تكن متأكدة من مزايا منهجيات بناء السلام الشعبية في بداية المشروع، إلا أنها أظهرت حماسًا كبيرًا طوال المبادرة، بعد أن رأت نتائج ورشات العمل وشاركت مع الوسطاء. وأوصى عدد من الأعضاء بأن الجهات الفاعلة نفسها يمكن أن تقوم في مرحلة لاحقة من هذه المبادرة بدور أكبر في الدعم والعمل مع الوسطاء بشأن النزاعات المحلية.

اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه المنفذون مع منظمات غير حكومية دولية أخرى مثل PAX لوضع آليات تنسيق أكبر لتجنب تكرار الجهود وضمان استمرارية الإنجازات التي تحققت في المراحل المختلفة لأنشطة برنامج تمويل الاستقرار. وأبرزت المناقشات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الدوليين والمحليين عدة فرص لمنهجيات المصالحة المجتمعية طويلة الأجل، لاسيما في ضوء احتمال تحرير مناطق أخرى مثل تلعفر والموصل. ومع أن استدامة مشروع برنامج تمويل الاستقرار في نينوى أعلى مما كان متوقعًا في البداية، إلا أنه لا يزال تجريبيًا. ومن التوصيات الرئيسة توفير مزيد من التدريب والدعم للوسطاء، فضلًا عن العمل مع الحكومة المحلية لوضع الخطوط العريضة لاستراتيجية ملكية محلية لشبكة الوسطاء.

وعمومًا، أظهر المشروع مزايا نموذج معين لمواجهة التوترات بين المجتمعات في هذا الجزء من العراق، وجمع تحديات مشاكل ما بعد النزاع ومشكلات هيكلية أطول خاصة بنينوى. وتطرقت ورشات العمل إلى عدد من النزاعات الرئيسة التي كانت تزيد التوترات وكذلك عززت التفاهم. وكما ذكر الوسطاء والمشاركون، لعبت هذه الورشات دورًا رئيسًا في تخفيف حدة التوتر في المجتمعات المحلية حول قضايا محددة. والأهم من ذلك، جدد المشروع الإيمان بأهمية أنشطة بناء السلام على مستوى المجتمع المحلي بين الوسطاء والمسؤولين الحكوميين المحليين، وكلاهما يرغب في مواصلة الجهود.

ديالى

إن جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ديالى في مراحلها الأولى بعد إقرار اللجنة التوجيهية للعمل في مدينة السعدية في تشرين الثاني/نوفمبر. أجرى البرنامج زيارة ميدانية إلى السعدية لتقييم احتياجات الاستقرار في المدينة. ونُشر تقرير الزيارة الميدانية في كانون الأول/ديسمبر، وتبين أن ٢٠ بالمئة تقريبًا من السكان ما قبل النزاع عادوا إلى المدينة. ومع أن التدمير ليس شاملًا كما في تكريت أو الدور، تأثرت الخدمات الأساسية بوضوح جراء القتال والسلب والنهب. كما أن البلدة ستستفيد كثيرًا من برامج سبل العيش مثل مشاريع النقد مقابل العمل والمصالحة المجتمعية لتخفيف التوترات الطائفية الواضحة.

نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأنشطة التدريبية على الوساطة والمصالحة مع نازحين من ديالى نزحوا إلى مخيمات في السليمانية. ويهدف المشروع إلى تحسين التلاحم الاجتماعي بين النازحين والمجتمعات المضيفة عبر التوسط في حوارات لبناء مشاريع مجتمعية مشتركة. ثانيًا، يعتزم المشروع وضع آليات يمكن بواسطتها التخفيف من المشاكل الطائفية بين النازحين والمجتمعات المضيفة. وكان الشريك المنفذ الرئيس هو المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاعات، الذي عمل عبر منظمات غير حكومية محلية، منظمة الإعمار والتعليم وصحة المجتمع، ومنظمة الإغاثة المدنية والاجتماعية، ومنظمة الشباب العالمي للوصول إلى ثلاثة مخيمات للنازحين. وفي كانون الأول/ديسمبر، جند المركز العراقي ٣١ متطوعًا من مخيمات النازحين لتدريبهم على الحوار والوساطة. وكان ٢٩ بالمئة من المتطوعين من النساء. وشارك وسطاء الحوار المدربون في قيادة تسع ورشات حوار في مخيمات التدريب الثلاثة، شملت ١٣٠ متطوعًا، من بينهم نساء. وتباينت مشاركة المرأة من مخيم إلى آخر بسبب الحساسيات الثقافية، لكن المنظمات غير الحكومية شجعت على مزيد من المشاركة عبر مناقشات مع أفراد الأسرة. ودعم التدريب على الوساطة والحوارات إنشاء مركز وساطة في أحد المخيمات، وفي مخيم آخر تفاوض المدربون مع إدارة المخيم وعناصر الأمن للوصول إلى المجتمع المضيف. وعمومًا، كان وجهاء المخيم والمجتمع (بمن فيهم النساء في الحوارات الأخيرة) داعمين جدًا لتوسيع المشروع أكثر من سلسلة ورشات العمل الأولية، بإشراك الشباب والنساء خاصة. وعلاوة على ذلك، أتاحت هذه الأنشطة فرصة للمنظمات غير الحكومية المحلية لإرساء موطئ قدم أقوى في المخيم ومجتمعات النازحين، وفتحت فرصًا جديدة لزيادة إدماج النازحين في أنشطتها. وفي فترة التقرير المقبلة، سوف ييسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم احتياجات الاستقرار مع المسؤولين في ديالى والسعدية لتحديد أولويات الأشهر الستة الأولى. وعلاوة على ذلك، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليًا بتوظيف منسق منطقة وطني لمساعدة محافظة ديالى في تنسيق أنشطة الاستقرار ومهندس إضافي لتسهيل تنفيذ أنشطة النافذة ١.

صور المشروع

يمين: حالة المدارس في محافظة صلاح الدين قبل التأهيل.

أسفل: المدارس بعد التأهيل في محافظة صلاح الدين .

يمين: فرق العمل في مدينة تكريب وهم يستعدون للعمل.

فرق العمل بمقابل الأجرة في مدخل جامعة تكريب.

أعلى: قامت فرق العمل بتنظيف عشرة مباني في جامعة تكريت.

أعلى: تنظيف حزانات محطة المياة في مدينة تكريب .

يمين: قدم المشروع ٥٠ محولة و٧٥٠ عمود و١٠٠ كم من الأسلاك الى دائرة الكهرباء في مدينة تكريت .

أعلى: تضمنت فرق العمل مقابل الاجور مجاميع الشباب والنساء وقاموا بإعادة طلاء الجوامع والمدارس وأبنية عامة أخرى .

أعلى: أعمال التأهيل الجارية في محطة الماء المركزية في مدينة تكريب.

يمين: وفر تأهيل محطة الماء في مدينة تكريب الماء الصالح للشرب لعشرات الآلاف من السكان .

مهندس يتفحص منظومة التصفية المؤهلة.

يمين: محطة مياه مدينة تكريب بعد التأهيل.

نصب مولدات الكهرباء في محطة الماء المركزية في مدينة تكريت

أسفل: عامل بمقابل الأجرة ينظف الممرات الداخلية في جامعة تكريت.

أعلى: تلميذات في إحدى المدارس الإبتدائية المؤهلة في مدينة تكريت.

اليسار: مركز شرطة القادسية قبل التأهيل. وقد كان داخل المبنى محروقاً بالكامل.

أسفل: مركز شرطة القادسية بعد التأهيل.

يسار: محافظ صلاح الدين يفتتح مركز شرطة القادسية المؤهل.

التحديات والمشكلات

إن بيئات الاستقرار صعبة ومعقدة بطبيعتها. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة مثل هذه التحديات بالتشاور مع حكومة العراق واللجنة التوجيهية. ويحدد إطار المخاطر (الملحق الثالث)، الذي أطلعت عليه الجهات المانحة أثناء اجتماعات فريق عمل الاستقرار ومجموعات العمل الفنية، العديد من هذه التحديات، لاسيما تقلب البيئات الأمنية وحماية أصول برنامج تمويل الاستقرار أثناء التنفيذ.

التحديات الأمنية والسياسية

كانت إحدى العقبات الأولية في الربع الرابع اختفاء مولدتين (١ ميغاوات و٩٠٠ كيلوواط) كان برنامج تمويل الاستقرار قد أعاد تأهيلهما، من محطة المياه المركزية في تكريت. فعقب اختفائهما في ٢٩ أيلول/سبتمبر، أوقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميع أنشطة البنية التحتية في تكريت لمدة أربعة أسابيع إلى أن أعيدتا في ٢٧ تشرين الآول/أكتوبر. وقد عمل مكتب رئيس الوزراء والمحافظ وقوات الأمن معًا للعثور على المولدتين، اللتين وضعتا تحت حماية أمنية إضافية بعد عودتهما. وعلى الرغم من هذا التحدي الأولي، كانت النتيجة النهائية إيجابية: أدار مكتب رئيس الوزراء والمحافظ الحادث وعملوا مع قوات الأمن لمنع مزيد من النهب. وكما يبين إطار المخاطر، يشكل مثل هذا السلب والنهب خطرًا شائعًا في بيئات تحقيق الاستقرار. لكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان يأمل لو تمكنت حكومة العراق من حل المسألة في الوقت المناسب. وعلى الرغم من هذا التأخير، أربعة أسابيع، فقد استكملت خمسة مشاريع في تكريت في الفترة المشمولة بالتقرير.

سبب انعدام الأمن العام في البلاد تأخيرًا في بعض أنشطة النافذة ١. إذ كان من المتوقع استلام الحفارة اللازمة لمديرية كهرباء صلاح الدين في تشرين الثاني/نوفمبر ، لكن تعين على المقاول تأجيل الاستيراد عبر الحدود التركية والتحول إلى ميناء البصرة. فاستأجر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حفارة لإدارة العمل في تلك الأثناء، ولكن من الممكن أن تؤدي مشاكل الحدود الأمنية إلى تأخر المشتريات لمستوردات معينة في المستقبل. كما أوقفت أنشطة برنامج تمويل الاستقرار في تكريت لعدة أيام في تشرين الأول/أكتوبر بسبب القتال بين قوات الأمن العراقية وداعش جنوب تكريت لفترة وجيزة. وعلى الرغم من أن قوات الأمن العراقية أحبطت تلك الهجمات، سيبقى انعدام الأمن يشكل تحديات لمقاولي برنامج تمويل الاستقرار.

وتعوق السياسة العرقية والطائفية أيضًا قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ أنشطة الاستقرار، لتشمل الاستقرار في المناطق الحدودية الداخلية. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في بغداد وعراق موحد. بيد أن تعقيدات النزاع، وبعضها سبق احتلال داعش، أحيت التوترات العرقية بين الفصائل الكردية، فضلًا عن التوترات السياسية بين إقليم كردستان وبغداد. وطلب محافظ ديالى منذ فترة طويلة الحصول على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستقرار في محافظته، لاسيما بلدة السعدية ومدينة جلولاء التي كانت مركز التوتر بين حكومة إقليم كردستان وبغداد بسبب إرث سياسات التعريب السابقة وعملية تطبيع مختلف عليها. ومنعت هذه التوترات النازحين من العودة وعقدت قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم طلب المحافظ للحصول على المساعدة عبر برنامج تمويل الاستقرار. وأثيرت هذه

المخاوف عبر فريق عمل الاستقرار، وأكدت الحكومة العراقية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومانحي برنامج تمويل الاستقرار أن المفاوضات على تسويات سياسية جارية. وهكذا، رفضت اللجنة التوجيهية تحديد جلولاء كموقع لأنشطة برنامج تمويل الاستقرار في الربع الرابع من عام ٢٠١٥، لكنها وافقت على العمل في السعدية، حيث يراقب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العائدين عن كثب.

كما عقّدت التوترات العرقية والإقليمية جهود تحقيق الاستقرار في سنجار. حررت مدينة سنجار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وأقرت اللجنة التوجيهية لاحقًا مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أن المدينة واقعة تحت سيطرة ثمانية فصائل مسلحة على الأقل، من بينها قوات البشمركة الكردية التي كانت أساسية في تحرير المدينة من داعش. وهذه الفئوية عقب التحرير تذكي المنافسة بين الجماعات المسلحة وتثير الخوف لدى السكان المحليين. ومن أهم الدروس المستفادة من تكريت ودور قوات الحشد الشعبية في بيئة ما بعد التحرير أهمية نشر قوات أمنية موثوق بها بعد انتهاء العمليات الهجومية، ورسالة واضحة للسكان عن المكلفين بتوفير الأمن. وهذا كله في غاية الأهمية نظرًا لمخاوف سكان سنجار الحقيقية من ضمان الحماية في حال عودتهم، بسبب الفظائع المروعة التي ارتكبها داعش وخصوصًا استهداف الأيزيديين في عام ٢٠١٤ وعدم ثقة السكان المحليين بالقوات الأمنية العراقية والبشمركة. ويحتاج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مزيد من التوجيه والتشاور من اللجنة التوجيهية ومحافظ نينوى ومكتب رئيس الوزراء لضمان أن دعمه لسنجار لن يقوض السلطة في بغداد أثناء حفاظ قوات الأمن البشمركة على الأمن في المنطقة. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التشديد على أهمية خطط الانتقال الأمنية المفصلة مع حكومة العراق بوصفها جزءًا من عملية تحقيق الاستقرار.

كما تشكل سنجار معضلة مهمة تتمثل في ضرورة استخدام أنشطة برنامج تمويل الاستقرار في مناطق قد لا يعود إليها النازحون. وتشير مقابلات مع نازحين من سنجار أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن معدل العائدين قد يكون بطيئًا جدًا، إن لم يكن معدومًا، بسبب مخاوف من عدم وجود حماية من قوات الأمن كما تقدمت الإشارة. ويعكس محدودية عدد العائدين عمومًا أيضًا الكوادر الفنية اللازمة لتشغيل وصيانة البنية التحتية المعاد تأهيلها. فدون موظفين، ستكون البنية التحتية والأماكن العامة المعاد تأهيلها معرضة للإهمال وتدهور حالتها، فيما المعدات معرضة لخطر النهب. وسيراقب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معدل العائدين عن كثب ويتشاور مع اللجنة التوجيهية فيما يتعلق بالاستثمار في سنجار إذا قدر أن النازحين، مع أنشطة الاستقرار حتى، لن يعودوا بأعداد كافية لتبرير المشاركة.

ونينوى أيضًا في خضم وضع سياسي معقد فيما يتعلق بالمناطق المحرَرة حديثًا، وهي مناطق متنازع عليها، مثل ربيعة وسنوني. وكذلك صلاح الدين وكركوك وديالى لديها مناطق متنازع عليها حيث يمكن أن تواجه مشاريع برنامج تمويل الاستقرار المستقبلية مجموعة محددة من التحديات. وعلى الرغم من إقرار اللجنة التوجيهية لأنشطة برنامج تمويل الاستقرار في مناطق متنازع عليها كربيعة وسنوني (في قضاء سنجار)، التي تسيطر عليها نسبيًا الحكومة الاتحادية العراقية، تحتفظ حكومة إقليم كردستان بسلطة ووصول كبيرين. وبسبب لمركزية العمل مع الشركاء الحكوميين المحليين في نموذج برنامج تمويل الاستقرار، أثر هذا التشعب في سلطة الحكومة على عمليات البرنامج كما في إعادة تأهيل مستشفى سنوني. على سبيل المثال، أجلت الزيارات الميدانية بسبب الخلافات حول تقديم التسهيلات الأمنية للمندوب الطبي أثناء الزيارة من محافظ دهوك أو نينوى.

وتتحدى تهديدات داعش الدائمة كذلك قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ أنشطة برنامج تمويل الاستقرار في المناطق المحرَرة. حررت بيجي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأقرت اللجنة التوجيهية ومحافظ صلاح الدين المشاركة. لم يستطع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بزيارات ميدانية أو

إجراء تقييم للاحتياجات في محافظة صلاح الدين بسبب استمرار تهديد داعش في المنطقة. كما أن الطريق من تكريت إلى بيجي تحت تهديد داعش، وهو ما يمنع المسؤولين المحليين في صلاح الدين من السفر إلى بيجي. وعلى الرغم من أن استمرار التهديد الأمني أخر تنفيذ أنشطة برنامج تمويل الاستقرار، من المتوقع أن يتحسن الوضع في الربع الأول من عام ٢٠١٦، بحسب مصادر حكومية. ومن المرجح أن تعاني الرمادي أيضًا من نمط مماثل، حيث سيعقب التحرير هجمات جس نبض من داعش. وتبرز الأوضاع الأمنية في بيجي والرمادي أهمية التفريق بين تحرير منطقة من داعش وتطهير منطقة من العبوات الناسفة والتهديدات المستمرة كي يتمكن المدنيون من العودة. قد تستمر هذه الهجمات، كما رأينا في صلاح الدين، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار في الجداول الزمنية للتنفيذ. وسيواصل البرنامج الإنمائي الاعتماد على مركز العمليات الوطني لتحديد متى تطهر هذه المناطق وغيرها وتكون آمنة بما فيه الكفاية لمشاركة برنامج تمويل الاستقرار.

وهناك عدد من مشاكل الاستقرار لم يعالجها برنامج تمويل الاستقرار بشكل مباشر، وهي بالغة الأهمية لتعزيز الاستقرار عقب التحرير. وكما يوضح تقرير الربع الثالث، يُعد توفير العدالة وسيادة القانون والأمن بعد طرد داعش شروطًا أساسية للاستقرار تقوم عليها أنشطة البرنامج. في الربع الرابع، واجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحديًا كبيرًا آخر لم تعالجه مباشرة أنشطة البرنامج هو موضوع التعويض عن المنازل المتضررة والمدمرة. إذ لم تتمكن الحكومة من تلبية الكم الهائل من مطالبات التعويض الناجمة عن الأزمة. وفي ورشة تقييم الاحتياجات الأولية للرمادي، شدد جميع المسؤولين والمجتمع المدني الحاضرين على ضرورة توفير مساكن مؤقتة في ضوء الدمار الهائل الذي لحق بالمنازل. كما تم إيلاء اهتمام كبير للتعويضات المالية، في سياق المصالحة وفيما يتعلق بتلف وتدمير الممتلكات، في المناقشات مع سكان الأنبار، فضلًا عن سكان سنوني الذين ما زالوا مشردين. والتعويض مهم أيضًا للتلاحم الاجتماعي والمصالحة المجتمعية، ويتجلى ذلك في تصاعد التوترات في يثرب وأجزاء أخرى من صلاح الدين. والضرر الذي يلحق بالممتلكات حساس بصورة خاصة في المناطق التي دمرت فيها المنازل بعد انتهاء المعارك مع داعش. وينبغي أن يكون التعويض جانبًا أساسيًا من جوانب النقاش الوطني والتخطيط للاستقرار والمصالحة والعدالة الانتقالية. وبينما تتجاوز هذه القضية تفويض برنامج تمويل الاستقرار، يمكن أن يؤثر الاستياء إزاء التعويضات على قدرته على تنفيذ مهمته.

التحديات التشغيلية

تعد اللجنة التوجيهية هيئة إشرافية واستشارية أساسية لأنشطة برنامج تمويل الاستقرار. لكن التأخير في عقد الاجتماع الأول أدى أيضًا إلى تأخر بدء العمل في بعض المناطق المحرَرة من نينوى. ويرجع ذلك جزئيًا إلى العملية الشاملة لدفع عجلة مشروع جديد وإجراءات جديدة. وساعدت اللجنة التوجيهية في توضيح أنشطة برنامج تمويل الاستقرار في نينوى، والتي طلبت الحكومة بعضها قبل إقرارها رسميًا.

وأخرت المتطلبات الجمركية والضريبية لحكومة العراق إنجاز مشاريع عدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وصلت سيارات الإسعاف المخصصة لتكريت إلى العراق في تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن أخرتها الجمارك. ويعمل المقاول وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليًا مع وزارتي التجارة والخارجية للحصول على التصاريح المناسبة.

يتطلب تنسيق الإدارات الفنية وقدرتها على إجراء تقييم لأنشطة برنامج تمويل الاستقرار مساعدات كبيرة من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تعين تعديل فواتير الكمية في عدة مناسبات وتطلبت عمل مهندسي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جنبًا إلى جنب مع الإدارات الفنية لضمان دقة العمل المقترح.

قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية محدودة على تنفيذ أنشطة سبل العيش، لاسيما تسليم المنح النقدية للمشاريع الصغيرة. ويحتاج بناء قدراتها

لتنفيذ مثل هذه النشاطات إلى عمالة كثيفة، ويمكن أن يؤدي إلى استخدام المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على حد سواء في مناطق واسعة من مناطق العمل.

وثبتت صعوبة تحديد النقد مقابل العمل وتوفير المنح للمشاريع الصغيرة التي تستهدف النساء بسبب الأعراف الثقافية المتعلقة بعمل المرأة. ويحتاج توسيع فرص النساء في نشاطات النافذة ٢ إلى أساليب أكثر ابتكارًا لاستهدافهن بشكل مباشر، كتحديد مشاريع موجهة تحديدًا نحو أنشطة صديقة للمرأة، أو بشكل غير مباشر عبر معيار المشارك الذي يدعم النساء الضعيفات من خلال أفراد الأسرة الذكور. وربما حدث هذا في الأنشطة الأولية لبرنامج النقد مقابل العمل في صلاح الدين. وسوف يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعديل متطلبات تقديم التقارير مع الشركاء المنفذين.

وما زال تنفيذ أنشطة النافذة ٣ يشكل تحديًا. ويرجع ذلك جزئيًا إلى المراحل الأولى من بناء الثقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكاتب المحافظين. وأظهر البرنامج أنه شريك موثوق به في صلاح الدين، كما أدى التعامل أخيرًا مع محافظة الأنبار لتحقيق الاستقرار إلى بناء الثقة. وبينت مساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدمة إلى الأنبار في مجال بناء القدرات القيمة المضافة لتوفير مستشارين وخبراء في مراحل التخطيط، ويتعلم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدروس من أنشطة النافذة ٣ في الأنبار ليطبقها على المحافظات الأخرى. في نينوى، تطلب تعيين محافظ جديد في تشرين الثاني/نوفمبر أيضًا وقتًا لبناء الثقة والتفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلًا وقت للمحافظ لتقييم الدعم الذي يحتاجه. كما يرجع التأخير جزئيًا إلى قدرات موظفي برنامج تمويل الاستقرار الداخلية. ولمعالجة ذلك، عدل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسئوليات الموظفين وعين قيادة خصيصًا للنافذة ٣.

احتياجات المصالحة المجتمعية كبيرة، وستبقى أولوية لتحقيق الاستقرار. حاولت قوات الحشد الشعبي في صلاح الدين التفاوض على عودة النازحين السنة إلى يثرب على الرغم من التوترات الكبيرة بين السنة والشيعة في الناحية الجنوبية. وأسفرت المفاوضات إلى تصعيد التوتر بين الطائفتين، وخاصة لأنها اعتبرت على نطاق واسع مفتقرة إلى الشفافية ولم تتصرف بطريقة من شأنها تحسين فرص المصالحة. وخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشروع مصالحة مجتمعية في يثرب، يهدف إلى تخفيف حدة التوتر بين هاتين الطائفتين. بيد أن التدخل، كما خطط له، أفشل واضطر لتعديل المشروع بسبب أساليب قوات الحشد الشعبي في التعامل مع العائدين. وسوف يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعادة النظر في ما يمكن تحقيقه في الإطار الزمني المحدود (ستة أشهر) لمشاريع برنامج تمويل الاستقرار. ويتضمن ذلك تقييمًا للشراكات المحتملة مع وكالات ومشاريع الأمم المتحدة الأخرى المشاركة في المصالحة المجتمعية.

الدروس المستفادة

على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يطلب من مركز العمليات الوطني إعلان أي منطقة مطهرة قبل بدء الأنشطة على الأرض، تشير تجربته مع الرمادي إلى أن التخطيط المسبق والعمل قبل التحرير ممكن. فتخزين معدات لأنشطة النافذة ١، وإجراء تقييم أولي للاحتياجات، ودعم المحافظة برأس المال البشري ساعد الحكومة في الاستعداد للرمادي. ومع ذلك، فإن اعتماد أنشطة برنامج تمويل الاستقرار على العمليات الأمنية من المستحيل على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة يجعل امتلاك معلومات موثوقة تمامًا في التخطيط المسبق المفصل. وكما ذكرنا، يعني الصراع الدائر أن المسؤولين

الحكوميين كان لديهم وصول محدودة أو غير مباشر إلى الرمادي في الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما حد من قدرتهم على تقديم تقييم يتمتع بثقة كبيرة لوضع المرافق الرئيسة. وعلاوة على ذلك، قد يلحق بالبنية التحتية التي تقيم عند نقطة معينة في عمليات التحرير والتطهير المستمرة مزيد من الضرر في الفترة بين التقييم وانتهاء عمليات التطهير.

ويتطلب هذا «التناقض في التخطيط» من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة استخدام فرضيات التخطيط (مثل توقع سرقة أو تدمير معظم الأصول المنقولة، كسيارات الإسعاف، على يد داعش)، والانفتاح على تحديث خطط الاستقرار عندما تظهر معلومات أفضل بشكل متزايد حين يتمكن المسؤولون من الوصول إلى المناطق محل الاهتمام. وكان من التطورات المفيدة في الفترة المشمولة بالتقرير إنشاء مكتب محافظ الأنبار في المنطقة الدولية في بغداد. سهل المكتب الاتصال بين مسؤولي المحافظة وأعضاء المجتمع الدولي، بمن فيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وساعد في شراكة أقوى في التحضير للرمادي. كما سهل المكتب بشكل كبير الخدمات اللوجستية والاعتبارات الأمنية في تخصيص مستشار استقرار دولي، عمل في مكتب المحافظ لدعم جهود الاستقرار في الرمادي. وحسنت القدرة على الاتصال الوثيق واليومي بين مسؤولي محافظة الأنبار وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى حد كبير فعالية تخطيط الاستقرار.

كان اختفاء المولدات في تكريت دلالة على تهديدات حقيقية للغاية لأمن أصول برنامج تمويل الاستقرار المعاد تأهيلها والمقتناة، وبرهانًا على عدم قدرة الحكومة على الاستجابة بإيجابية. وعزز وقف أنشطة النافذة ١ لمدة أربعة أسابيع رسالة مفادها أن مثل هذه الأعمال لن يتحملها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الجهات المانحة الداعمة لبرنامج تمويل الاستقرار. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متيقظًا بشأن سلامة هذه المعدات، وطبق هذه التجربة على الرمادي حيث يخزن المعدات قبل تحرير القضاء.

تتطلب أنشطة الاستقرار في قطاعي الصحة والكهرباء مهارات متخصصة لتقديم المشورة بشأن اختيار وتنفيذ ورصد المشاريع. وقد عين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخصائيًا صحيًا محليًا لتقديم المشورة لمديريات الصحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تحديد أولويات الاحتياجات وفق مبادئ الاستقرار وليس وفق أهداف التنمية. وتجسد الخبرة في صلاح الدين ونينوى أهمية دعم القدرات الفنية لمديريات الصحة، فضلًا عن الحاجة إلى بناء قدرات المحافظات لتنسيق الاحتياجات والجهود قبل وبعد عملية تقييم الاحتياجات. على سبيل المثال، أعطى مسؤولو الصحة بصلاح الدين الأولوية لمديرية الشؤون الصيدلانية كأولوية لتحقيق الاستقرار، لكنهم لم يعطوا أولوية لأقسام تخزين معينة ضرورية أيضًا للأدوية. كما أعطت مديرية الصحة الأولوية لتأهيل خمس عيادات للصحة العامة في تكريت دون تحديد الحاجة إلى تجهيزات طبية وأثاث. وحصلت هذه المشاكل جزيئًا بسبب عدم القدرة والتنسيق على مستوى المحافظة، وكذلك نتيجة نقص الخبرة الفنية فضلًا عن آليات رصد مستقلة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولمعالجة هذه المشاكل، وظف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخصائيًا صحيًا لتقديم المشورة بشأن إعطاء الأولوية للمحافظات، وبناء قدرات مديريات الصحة على تحديد الأولويات التي تساعد السكان، والتخطيط لاحتياجات إضافية لموظفي المنشأة.

فيما يخص الكهرباء، واجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأخيرًا مماثلًا في المراجعات الفنية للمشتريات الكهربائية الرئيسية كمحطات الطاقة المتنقلة. تتطلب هذه المراجعات معرفة فنية خارج مجال خبرة المهندسين المدنيين لدى برنامج الأمم المتحدة. وكحال الموظف الصحي، تعاقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مهندس كهربائي في الربع الرابع لإجراء المراجعات الفنية لمحطات الطاقة المتنقلة وتقديم المشورة للبرنامج والمحافظات بشأن الاحتياجات والتنفيذ. وسيكون ذلك ذا أهمية خاصة لتقديم المشورة إلى محافظ الأنبار ومديرية الكهرباء بخصوص محطات الطاقة المتنقلة والمولدات الكهربائية في الرمادي.

وتسلط هذه المشاكل أيضًا الضوء على أهمية وجود جهة رصد وتقييم مستقلة من طرف ثالث للإشراف على المشاريع في فترة التنفيذ. وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشروط المرجعية ويتوقع توظيف شركة لمراقبة أنشطة النافذتين ١ و٢ التي بدأت في الربع الأول. كما تساعد شركة الرصد والتقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع وتتبع مؤشرات أكثر تطورًا للنجاح، تشمل التقارير النوعية من المستفيدين عن مشاريعه التي يقدمها.

احتياجات المصالحة المجتمعية كبيرة، وستبقى أولوية لتحقيق الاستقرار. حاولت قوات الحشد الشعبي في صلاح الدين التفاوض على عودة النازحين السنة إلى يثرب على الرغم من التوترات الكبيرة بين السنة والشيعة في الناحية الجنوبية. وأسفرت المفاوضات إلى تصعيد التوتر بين الطائفتين، وخاصة لأنها اعتبرت على نطاق واسع مفتقرة إلى الشفافية ولم تتصرف بطريقة من شأنها تحسين فرص المصالحة. وخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشروع مصالحة مجتمعية في يثرب، يهدف إلى تخفيف حدة التوتر بين هاتين الطائفتين. بيد أن التدخل، كما خطط له، أفشل واضطر لتعديل المشروع بسبب أساليب قوات الحشد الشعبي في التعامل مع العائدين. وسوف يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعادة النظر في ما يمكن تحقيقه في الإطار الزمني المحدود (ستة أشهر) لمشاريع برنامج تمويل الاستقرار. ويتضمن ذلك تقييمًا للشراكات المحتملة مع وكالات ومشاريع الأمم المتحدة الأخرى المشاركة في المصالحة المجتمعية.

خطط مستقبلية

في الربع الأول، سينهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كافة الأنشطة في تكريت والدور ومكيشيفة، ويستعد لنقل هذه المشاريع إلى وكالات الأمم المتحدة الزميلة ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثل برنامج التعافي من الأزمة والمرونة العراقي. ويجري حاليًا صياغة خطة انتقال تفصيلية، ستكون تكريت أول حالة اختبار لها. وسيستكمل البرنامج المراحل الأولية من تخزين المعدات المسبق للرمادي، ويعتزم بدء أنشطة كسب الرزق في النافذة ٢ في الأحياء التي يعتبرها مركز العمليات الوطني والمحافظ جاهزة. كما ستبدأ أنشطة النافذة ٤ في الرمادي، مع تحليل آخر للنزاع وتحديد شركاء المصالحة المجتمعيين. وسيبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرحلة الأولى من الأنشطة في ديالى بعد عملية تقييم للاحتياجات. وفي نينوى، سيواصل البرنامج أنشطته في ربيعة وسنوني ويركز بشدة على قضاء سنجار، عندما تنضج القضايا السياسية. وإذا سمحت الظروف الأمنية والسياسية ، يعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدء العمل في بيجي في الربع الأول من ٢٠١٦.

يزيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليًا عدد موظفيه ليتضمن مهندسين آخرين (مخصصين لديالى والأنبار)، وخبير إضافي في سبل العيش، ومندوب ارتباط للأنبار ونينوى وديالى. كما ستتوسع أنشطة النافذة ٣ لتتضمن مزيد من الدعم المباشر في التنسيق والتخطيط لكل محافظة، وكذلك أخصائي في الاتصالات ومساعد خاص لمحافظ الأنبار.

مع ارتفاع الوتيرة التشغيلية لبرنامج تمويل الاستقرار، يعد التعاقد مع شركة رصد وتقييم من طرف ثالث أولوية قصوى. ويتوقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتم التعاقد مع الشركة وبدء عملها ضمن الفترة المقبلة. وسيكون لديه استراتيجيات انتقال مفصلة في كل منطقة من مناطق المشاركة وسيعمل مع المحافظات لضمان انتقال سلس لأنشطة الاستقرار التي يتفذها برنامج تمويل الاستقرار إلى جهات مناسبة في الحكومة و/أو وكالات دولية أخرى.

الكشف المالي

الجدول 1: كشف حساب؛ المساهمات والنفقات (اعتبارًا من 30 أيلول 2015)

المانحون	التعهد (عملة الاتفاق)	المبلغ المستلم (عملة الاتفاق)	المبلغ المتوقّع (عملة الاتفاق)	المبلغ المستلم اعتبارًا من ٥ كانون الثاني ٢٠١٥ (دولار)
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	١٥,٣٠٠,٠٠٠ دولار	٨,٣٠٠,٠٠٠ دولار	٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٨,٣٠٠,٠٠٠
ألمانيا	١١٠٠٠٠٠٠ يورو	٦٠٠٠٠٠٠ يورو	٥٠٠٠٠٠٠ يورو	٦٤١٥٨٦٥
وزارة التنمية الدولية البريطانية	٢٠٠٠٠٠٠جنيه	١٠٠٠٠٠٠جنيه	٧٥٠٠٠٠جنيه	١٩٢١٠٨٩
سلوفاكيا	٥٠٠٠٠ يورو	٥٠٠٠٠ يورو		٥٦٢٤٣
اليابان	١٠٠٠٠٠٠ دولار	١٠٠٠٠٠٠ دولار		١٠٠٠٠٠٠
كوريا	٢٠٠٠٠٠٠ دولار	١٠٠٠٠٠٠ دولار		٢٠٠٠٠٠٠
النرويج	٤١٠٠٠٠٠٠ كورون	٤١٠٠٠٠٠٠ كورون		٤٧١٢١٠٢
السويد	٤٠٠٠٠٠٠ دولار	٤٠٠٠٠٠٠ دولار		٤٠٠٠٠٠٠
فرنسا	١٠٠٠٠٠٠ يورو	١٠٠٠٠٠٠ يورو		١٠٩٦٤٩١
النمسا	١٠٠٠٠٠٠ يورو	١٠٠٠٠٠٠ يورو		١٠٥٨٢٠١
الدنمارك	٧٠٠٠٠٠٠ كورون	٧٠٠٠٠٠٠ كورون		١٠١٧٧٣٧
إيطاليا	٢٥٠٠٠٠٠ يورو	٢٥٠٠٠٠٠ يورو		٢٧٤٧٢٥٣
جمهورية التشيك	٥٠٠٠٠٠٠ كورون تشيكي	٥٠٠٠٠٠٠ كورون تشيكي		٢٠١٥٩٧
المجموع			**١٣,٢ مليون دولار تقريبًا**	**٣٤,٥٢٦,٥٧٨ دولار**

الجدول 2: تعهدات إضافية لبرنامج تمويل الاستقرار (لم تُوقّع بعد)

المانحون	التعهد (عملة البلد المتعهد)	القيمة مقدّرة بالدولار الأمريكي
إيطاليا	٤٥٠٠٠٠٠ يورو	٤٩٠٠٠٠٠
كندا	١٢٠٠٠٠٠ دولار	١٢٠٠٠٠٠
وزارة التنمية الدولية البريطانية	٥٠٠٠٠٠ يورو	٧٥٠٠٠٠
المجموع		**٦٨٥٠٠٠٠ دولار**

الجدول 3: وضع الإنفاق (من قبل المانحين)

النشاط	الموازنة	المانحون	الإنفاق التراكمي اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٥		النفقات والتعهدات	موازنة التوازن	معدل التسليم (٪)
			التعهدات	مصروفات + تكلفة الأصول الكلية			
النوافذ ١ و٢ و٣ و٤	٨٣٠٠٠٠٠	**الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**	٣٥٧٦٩٥٨	١٧٦٤٢٥٢	٥٣٤١٢١٠	٢٩٥٨٧٩٠	٦٤
	١١٢٤٨٥٩	**ألمانيا**	٦٧٦٢٦٨	١٩٩٥٢٠	٨٧٥٧٨٨	٢٤٩٠٧١	٧٨
	٥٢٩١٠٠٦	**ألمانيا**	٤٩٥٠٠٠٠		٤٩٥٠٠٠٠	٣٤١٠٠٦	٨٤
	١٩٢١٠٨٩	**وزارة التنمية الدولية**	١٢٤٥٩٠٦	٩٥٢٩٢٩	٢١٩٨٨٣٥	-٢٧٧٧٤٦	١١٤
	٥٦٢٤٣	**سلوفاكيا**		٣٥١٥٥	٣٥١٥٥	٢١٠٨٨	٦٣
	١٠٠٠٠٠٠	**اليابان**	٥٣٣١٥٨	٢٥٠٠٦٩	٧٨٣٢٢٧	٢١٦٧٧٣	٧٨
	٢٠٠٠٠٠٠	**كوريا**	٦٣٨١٣٨	٤٨٢٧٧٧	١١٢٠٩١٥	٨٧٩٠٨٥	٥٦
	١٠٥٨٢٠١	**النمسا**				١٠٥٨٢٠١	٠
	١٠٩٦٤٩١	**فرنسا**	٢٣٠٨٣٠		٢٣٠٨٣٠	٨٦٥٦٦١	٢١
	٤٠٠٠٠٠٠	**السويد**	٢٦٠٠٠٠		٢٦٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٦٥
	٢٧٤٧٢٥٣	**إيطاليا**	١٩٢٥٠٠٠		١٩٢٥٠٠٠	٨٢٢٢٥٣	٧٠
	١٠١٧٧٣٧	**الدنمارك**				١٠١٧٧٣٧	٠
	٤٧١٢١٠٢	**النرويج**	٨٦١٩٨١		٨٦١٩٨١	٣٨٥٠١٢١	١٨
	٢٠١٥٩٧	**جمهورية التشيك**				٢٠١٥٩٧	٠
				٢٩٤٧٧٦	٢٩٤٧٧٦		
المجموع	**٣٤٥٢٦٥٧٨**	**المجموع**	**١٧٢٣٨٢٣٩**	**٣٩٧٩٤٧٨**	**٢١٢١٧٧١٧**	**١٣٣٠٨٨٦١**	**٦١**

الملاحق

الملحق الأول: قائمة مشاريع برنامج تمويل الاستقرار (الوضع في ١٠ كانون الثاني ٢٠١٦)

محافظة صلاح الدين

الرقم	المشروع	الكلفة التقديرية (دولار أمريكي)	تاريخ الإنجاز أو التسليم المتوقع	نطاق التأثير
١	إعادة تأهيل محطة المياه المركزية ومحطة المعالجة في تكريت	١,٣ مليون	٤ شباط ٢٠١٦	تشير التقديرات إلى أن قرابة ٦٥,٠٠٠ شخص في قضاء تكريت يستفيدون حاليًا من زيادة إمدادات المياه الآمنة بفضل أعمال إعادة التأهيل. وكانت محطة مياه تكريت المركزية المعاد تأهيلها عاملة وانتهت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عدا بعض المضخات الإضافية التي ستصل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وعادت محطة المياه في تكريت إلى قدرة الضخ الأصلية البالغة ٢٢٥٠ م٣/ساعة، بما في ذلك التنقية.
٢	شراء حفارة شديدة التحمل	١٧٥٠٠٠	٢٠ كانون الثاني ٢٠١٦	من آب/أغسطس، استأجرت حفارة لمدة ٣ أشهر. وسوف تستخدم دائرة مياه صلاح الدين الحفارة الجديدة لإصلاح شبكة المياه
٣	المرحلة الأولى من إعادة تأهيل محطة مياه تكريت القادسية وراء جامعة صلاح الدين مع وحدتين بقدرة ٢٠٠ م٣/ساعة لكل وحدة ٢٠٠ m3/hr for each unit	٩٥٠٠٠٠	٢٩ شباط ٢٠١٦	تشير التقديرت إلى أن قرابة ١٦٠٠٠ شخص في شمال تكريت سوف يستفيدون من إعادة تأهيل وحدتي المياه في هذا المشروع عند انتهائه. كانت محطة المياه تعمل بطاقة منخفضة جدًا قبل إعادة التأهيل وستصل بعده إلى طاقة الضخ القصوى وهي ٤٠٠ م٣/ساعة بما في ذلك التنقية.
٤	المرحلة الثانية من إعادة تأهيل محطة مياه تكريت القادسية وراء جامعة صلاح الدين مع ٣ وحدات بقدرة ٢٠٠ م٣/ساعة لكل وحدة	١,٣ مليون	٢٣ شباط ٢٠١٦	تشير التقديرت إلى أن قرابة ١٦٠٠٠ شخص في شمال تكريت سوف يستفيدون من إعادة تأهيل وحدات المياه الثلاثة في هذا المشروع عند انتهائه. بعد إعادة التأهيل، ستصل محطة المياه إلى طاقتها القصوى وهي ٦٠٠ م٣/ساعة بما في ذلك التنقية، بينما كانت قبله تعمل بأقل من نصف طاقتها وكان منشأة المعالجة لا تعمل.
٥	إعادة تأهيل محطة مياه الدور الشمالية بطاقة ٤٥٠ م٣/ساعة	٩٥٠٠٠٠	٣٠ نيسان ٢٠١٦	تشير التقديرات إلى أن قرابة ٣٧,٠٠٠ شخص في الدور ومكيشيفة سيستفيدون من إعادة تأهيل محطة المياه مع إمدادات مياه محسنة وآمنة
٦	إعادة تأهيل محطة مياه مكيشيفة المركزية بطاقة ٢٥٠ م٣/ساعة	٨٧٥٠٠٠	٣١ آذار ٢٠١٦	
مجموع مشاريع المياه		**٦ مليون**		

الرقم	المشروع	الكلفة التقديرية (دولار أمريكي)	تاريخ الإنجاز أو التسليم المتوقع	نطاق التأثير
٧	ترميم قسم الصيدلة في صلاح الدين	٢٦٠٠٠٠	٥ تشرين الثاني ٢٠١٥	سوف تستفيد مراكز الرعاية الصحية كافة في قضاء صلاح الدين من التخزين البارد للقاحات والأدوية في قسم الصيدلة
٨	ترميم مركز الرعاية الصحية الأولية في مدينة تكريت (ابن سينا)	١٩٠٠٠٠	٢٤ كانون الأول ٢٠١٥	تشير التقديرات إلى أن حوالي ٣٠٠٠٠ شخص في قضاء تكريت سيستفيدون من إعادة تأهيل مراكز الرعاية الصحية الأولية وخدمات الإسعاف. كانت هذه المراكز لا تعمل قبل إعادة التأهيل.
٩	ترميم ٥ مراكز رعاية الصحية في قضاء تكريت	١٣٠٠٠٠	٢٩ شباط ٢٠١٦	
١٠	توريد ٣ سيارات إسعاف	٢٧٠٠٠٠	٣١ كانون الثاني ٢٠١٦	
١١	إعادة تأهيل مركزين للرعاية الصحية في مدينة الدور ومركز في بلدة مكيشيفة	٢٣٥٠٠٠	٢٩ شباط ٢٠١٦	تشير التقديرات إلى أن قرابة ٢٠٠٠٠ شخص في الدور و١٠٠٠٠ شخص في مكيشيفة سوف يستفيدون من مراكز الرعاية الصحية المعاد تأهيلها
مجموع مشاريع الصحة		**١,٠٨٥ مليون**		
١٢	ترميم شبكة الكهرباء. توريد ٥٠ محولة و ٧٥٠ عمود كهرباء وكابلات كهرباء بطول ١٠٠ كم لشبكة كهرباء تكريت (المرحلة ١).Electricity network (stage ١)	٠,٨ مليون	٩ تشرين الثاني ٢٠١٥	تشير التقديرات إلى قرابة ٢٠٠٠٠ شخص في تكريت سيستفيدون من تحسين التيار الكهربائي وتوسيع نطاق تغطيته.
١٣	توريد محطة كهرباء متنقلة ١١/٣٣ ك. ف. أ ورافعة الصيانة شبكة الكهرباء (المرحلة ٢)	١,٤ مليون	٣٠ أيار ٢٠١٦	
١٤	تركيب محطة كهرباء متنقلة لجامعة تكريت	٠,٣٥ مليون	١٥ آذار ٢٠١٦	تشير التقديرات إلى أن حوالي ٢٠٠٠٠ طالبًا في جامعة تكريت سوف يستفيدون من استئناف الدروس.
مجموع مشاريع الكهرباء		**٢,٥٥ مليون**		
١٥	إعادة تأهيل مدرسة ثانوية ومدرستين ابتدائيتين في قضاء تكريت	١٥٠٠٠٠	٩ كانون الأول ٢١٠٥	تشير التقديرات إلى أن حوالي ٩٠٠ طفلًا سيستفيدون من المدارس المعاد تأهيلها في تكريت و ٢٥٠ طفلًا في أمرلي
١٦	إعادة تأهيل المدرسة الثانوية للبنات في ناحية أمرلي	٢٥٠٠٠٠	٢٠ كانون الثاني ٢٠١٦	تشير التقديرات إلى أن حوالي ٢٠٠٠ طفلًا سيستفيدون من المدارس المعاد تأهيلها.
١٧	إعادة تأهيل ثانويتين و ابتدائيتين في الدور ومكيشيفة، من بينها ثانوية الشيماء للبنات	٣٥٠٠٠٠	٣١ آذار ٢٠١٦	تشير التقديرات إلى أن حوالي ٢٠٠٠ طالبة سيستفدن من مساكن الطالبات في تكريت.
١٨	إعادة تأهيل مساكن الطالبات في جامعة تكريت	٥٠٠٠٠٠	١٥ آذار ٢٠١٦	
مجموع مشاريع التعليم		**١,٢٥ مليون**		

الرقم	المشروع	الكلفة التقديرية (دولار أمريكي)	تاريخ الإنجاز أو التسليم المتوقع	نطاق التأثير
١٩	خلق فرص عمل طارئة من خلال إزالة الأنقاض وجمع النفايات وترميم المنازل الصغيرة في تكريت (عبر منظمتين غير حكوميتين).	٦٣٠٠٠٠	١٥ كانون الأول ٢٠١٥	سوف يستفيد ٤٠٠ عامل من برنامج النقد مقابل العمل لمدة ٣ أشهر، وهو ما يؤثر بشكل غير مباشر على ٢٤٠٠ شخص.
٢٠	قروض عمل صغيرة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة في تكريت	١٠٠٠٠٠	١٥ كانون الأول ٢٠١٥	استفاد قرابة ١٠٠ تاجر من القروض الصغيرة لإعادة فتح أعمالهم.
٢١	خلق فرص عمل طارئة في الدور ومكيشيفة	٥٠٠٠٠٠	٣١آذار ٢٠١٦	تشير التقديرات إلى أن قرابة ٤٠٠ عاملًا سوف يستفيد من برنامج النقد مقابل العمل لمدة ٣ أشهر، وهو ما يؤثر بشكل غير مباشرة على ٢٤٠٠ شخص.
مجموع مشاريع فرص العمل في حالات الطوارئ		**٧٣٠٠٠٠**		
٢٢	أنشطة المصالحة المجتمعية التي تستهدف يثرب ومجتمعات النازحين داخليًا الذين لم يعودوا بعد	١٥٠٠٠٠	٣١ كانون الثاني ٢٠١٦	أبرم العقد مع منظمة غير حكومية محلية (سند)
مجموع مشاريع المصالحة المجتمعية		**١٥٠٠٠٠**		
٢٣	إعادة تأهيل مركز شرطة القادسية في تكريت	٧٠٠٠٠	١٥ كانون الأول ٢٠١٥	سوف يستفيد حي القادسية وفيه حوالي ٢٠٠٠٠ نسمة من زيادة حضور الشرطة
إجمالي التكاليف التقديرية للمشاريع		**١١,٣ مليون**		

محافظة الأنبار

الرقم	المشروع	الكلفة التقديرية (دولار أمريكي)	تاريخ الشراء	نطاق التأثير
١	شراء ٣ محطات كهرباء متنقلة ١١/٣٣ كيلو فولط لمدينة الرمادي	٣ مليون	٣٠ أيار ٢٠١٦	تشير التقديرات إلى أن حوالي ٥٠٠٠٠ شخص سوف يستفيدون من التيار الكهربائي عن طريق المحطات المتنقلة
٢	شراء ١٠٣ مولدات ٢٥٠ كيلو فولط لمدينة الرمادي	٤ مليون	٣١ آآذار/مارس ٢٠١٦	تشير التقديرات إلى أن قرابة ٢٠٠ أسرة (حوالي ١٢٠٠ شخص) سيستفيدون من كل مولدة وبالتالي سيستفيد ١٢٣٦٠٠ شخص من التيار الكهربائي من ١٠٣ مولدة. وستسلم أول دفعة المؤلفة من ٣٦ مولدة بنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وسوف تفيد ٤٣٢٠٠ شخص.
مجموع مشاريع الكهرباء		**٧ مليون**		
٣	شراء ٦ سيارات إسعاف للرمادي	٣٠٠٠٠٠	٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦	سوف يستفيد من خدمات الإسعاف حوالي ١٠٠٠٠ شخص.
مجموع مشاريع الصحة		**٠,٣ مليون**		
٤	شراء مضخات لمحطة مياه الرمادي			
مجموع مشاريع المياه				
إجمالي التكاليف التقديرية للمشاريع		**٧,٣ مليون**		

محافظة نينوى

الرقم	المشروع	الكلفة التقديرية (دولار أمريكي)	تاريخ الشراء	نطاق التأثير
١	إعادة تأهيل مركز الرعاية الصحية في سنوني، بما في ذلك المعدات الطبية الأساسية	٠,٧ مليون	٣١ آذار ٢٠١٦	تشير التقديرات إلى أن حوالي ٣٠٠٠٠ شخص سيستفيدون من إعادة تأهيل الخدمات الصحية في سنوني. أصيب المركز الصحي بأضرار بالغة وقبل إعادة التأهيل لم يكن المستشفى يقبل المرضى. ويدير المستشفى أطباء ومساعدون طبيون من برنامج المعونة المسيحية شمال العراق يعالجون الحالات البسيطة التي لا تتطلب دخول المستشفى.
مجموع مشاريع الصحة		**٠,٧ مليون**		
٢	دعم سبل العيش لمجتمعات المزارعين في ربيعة عبر تقديم الأسمدة لمحاصيل القمح	٥٠٠٠٠٠	٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦	سوف يصل دعم سبل العيش إلى قرابة ١٧٠٠ أسرة، وتستفيد منه بشكل غير مباشر من زيادة الدخل
٣	النقد مقابل العمل لإزالة الأنقاض وجمع النفايات في بلدة ربيعة	٣٠٠٠٠٠	٣١ آذار/مارس ٢٠١٦	ينفذ الصليب الأحمر الفرنسي المشروع وهو جار حاليًا.
مجموع مشاريع المياه		**٠,٨ مليون**		
٤	حوارات بين وداخل المجتمعات لتحسين التعايش السلمي والحد من التوتر (من خلال UPP)	٣٧٠٠٠٠	٣١ آذار/مارس ٢٠١٦	تدريب حوالي ٤٠ ميسر حوار على تسوية النزاعات من أجل ٢٠ مشروع مصالحة مجتمعية.
مجموع مشاريع المصالحة المجتمعية		**٠,٣٧ مليون مليون**		
إجمالي التكاليف التقديرية للمشاريع		**١,٨٧ مليون**		

محافظة ديالى

الرقم	المشروع	الكلفة التقديرية (دولار أمريكي)	تاريخ الشراء	نطاق التأثير
١	حوارات بين وداخل المجتمعات لتحسين التعايش السلمي والحد من التوتر (من خلال المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاعات)	٣٠٠٠٠٠	٣١ آذار ٢٠١٦	تدريب حوالي ٣١ ميسر حوار على تسوية النزاعات (٢٩ بالمئة من النساء) وقيادة تسع ورشات عمل حول الوساطة. شارك ١٣٠ متطوع في ورشات العمل.
مجموع مشاريع المصالحة المجتمعية		**٠,٣ مليون مليون**		
إجمالي التكاليف التقديرية للمشاريع		**٠,٣مليون**		

الملحق الثاني: جدول متابعة الإنجاز

التقرير الفصلي عن إطار نتائج برنامج تمويل الاستقرار (تشرين الأول/أكتوبر – كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٥)		
النتيجة ١ لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: تعزيز قدرة الحكومة والمجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث (من صنع الإنسان والطبيعية) نتيجة البرنامج القطري المتوقعة ٣: تحسين فرص المعيشة في المجتمعات المتضررة من الأزمة. المؤشر: عدد العائدين إلى المناطق المُحرّرة المستهدفة في صلاح الدين ونينوى وديالى والأنبار. المنطلق (البيانات اعتبارًا من نيسان/أبريل ٢٠١٥): صلاح الدين: ٢٧٠٠٠ عائد، نينوى: ٢٤٩٢٤ عائد، ديالى: ٤٠٥٢٤ عائد، الأنبار: ٥٥٨٦ عائد. الهدف: عودة ٧٠٠٠٠٠ نازحًا إلى ديارهم بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (نهاية الربع الرابع).		
المؤشرات والمنطلق والأهداف	الأنشطة	التقدم المحرز في الربع الرابع
المخرَج ١: نُفّذت تقييمات الاستقرار والتعافي المحلي السريع مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني		
المؤشر: وضع منهجية تقييم لمساعدة المجالس المحلية للمناطق المُحرّرة في تحديد الاحتياجات بصورة منهجية. المنطلق: لا يوجد منهجية تستخدمها السلطات المحلية للمناطق المُحرّرة لتقييم الاحتياجات. الهدف: يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجية تقييم تستخدمها السلطات المحلية للمناطق المُحرّرة. المؤشر: النسبة المئوية للمناطق المُحرّرة التي أجريت فيها التقييمات. المنطلق: لا يوجد تقييمات منفذة في المناطق المُحرّرة. الهدف: بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ (نهاية الربع الأول)، أجريت التقييمات في ٨٠ بالمئة من المناطق المُحرّرة.	١-١ أعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة العراقية منهجية تقييم، تتطلب التشاور مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي، وغيرها من الجهات المعنية. ١-٢ إجراء تقييمات الاستقرار والتعافي السريع، والتقارير النهائية. إجراء تقييم محلي وتنفيذ بعثات تحقق وزيارات ميدانية تنظيم ورشات تحديد أولويات ترجمة التقييمات والنتائج وضع اللمسات الأخيرة ونشر التقارير تقديم المشورة لسلطات النواحي والمناطق بشأن عملية التقييم وتحديد الأولويات تعيين مستشار تنسيق رفيع لتنسيق عملية التقييم	أُعدّت هذه المنهجية وتكرّر تطبيقها في ثلاث مناطق عمل. استُكمِل تقرير تقييم استقرار واحد في الربع الرابع. وأُقيمت له ورشة تحديد أولويات وبعثات تحقق ميدانية ومشاورات إضافية مع المجتمع المدني. ونسق العمل مستشار التنسيق الذي غطت مشورته العملية برمتها. وتتوفر أربع تقارير، بما في ذلك التكاليف، باللغتين العربية والإنجليزية. وأعد برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقريرين آخرين عن زيارة الموقع عقب البعثات إلى نينوى وديالى. ويبين التقريران مستجدات تقييم احتياجات استقرار في نينوى الذي أجري في الربعين الثاني والثالث، ومسح أولي لاحتياجات الاستقرار في ديالى. وأجرى البرنامج تقييمًا لاحتياجات الاستقرار في الرمادي ما قبل التحرير ، لكن لم يصدر أي تقرير نظرًا لعدم دقة البيانات. أصدر برنامج الأمم المتحدة الانمائي ستة تقارير منذ بدء برنامج تمويل الاستقرار.
	التقدم الإجمالي المحرز في المُخرَج: تقييم ٦٠ بالمئة من المناطق المُحرّرة في محافظتي صلاح الدين ونينوى	

المُخرَج ٢: دعم حكومة العراق لتلبية احتياجات الاستقرار والتعافي الفورية في المناطق المحررة حديثًا، ما يسمح بعودة مستدامة للنازحين.		
	٢-١ إعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة في المناطق المُحرّرة حديثا (النافذة ١)	
المؤشر: عدد مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية في المحافظات والمنفذة في المناطق المُحرّرة. المنطلق: الحصول على الخدمات الأساسية (المياه والصحة والكهرباء والتعليم والخدمات البلدية) في المناطق المُحرّرة في ٤ محافظات مستهدفة منخفض جدًا. الهدف: استعادة البنية التحتية للخدمات الأساسية في مناطق مختارة من المحافظات المُحرّرة، ٥٠ مشروعًا في كل محافظة ليتم الانتهاء من المناطق المُحرّرة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (نهاية الربع الرابع). المؤشر: إنشاء مركز خدمة عمليات الاستقرار لإدارة مشتريات وتنفيذ إعادة تأهيل البنية التحتية. المنطلق: لا يوجد مركز خاص لخدمة عمليات الاستقرار. الهدف: تفعيل مركز خدمة العمليات وتزويده بكادر كامل قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (نهاية الربع الرابع).	٢-١-١ يجري تنفيذ المشاريع ذات الأولوية إعادة تأهيل البنية التحتية لشبكة ضخ ومعالجة المياه في محافظات صلاح الدين والأنبار ونينوى. إعادة تأهيل مراكز الرعاية الصحية الأولية في محافظات صلاح الدين والأنبار ونينوى، إضافةً إلى مديرية الشؤون الصيدلانية في تكريت. إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في محافظات صلاح الدين والأنبار ونينوى. إعادة تأهيل المدارس الابتدائية والثانوية في محافظات صلاح الدين والأنبار ونينوى. إعادة تأهيل مخافر الشرطة في محافظتي صلاح الدين والأنبار توريد تجهيزات خدمات البلدية وسيارات إسعاف ٢-١-٢ إنشاء مركز خدمة العمليات للمساعدة في التنفيذ وإعادة تأهيل البنية التحتية تعيين موظفي مركز خدمة العمليات، لاسيما المالية والمشتريات والموارد البشرية توظيف وكيل/ مهندس لرصد عمل المديريات الفنّية الحكومية	يجري تنفيذ ٦ مشاريع مياه في محافظة صلاح الدين. ومن المتوقع استكمالها جميعًا في الربع الأول. لم ينفذ أي مشاريع مياه في محافظة الأنبار أو نينوى أو ديالى. نفذ ٩ مشاريع صحية في محافظة صلاح الدين. وأنجز مشروعين في الربع الرابع. اكتمل مشروع صحي واحد في نينوى. لم تبدأ/تنجز أي مشاريع صحية في ديالى أو الأنبار. جاري تنفيذ ٣ مشاريع. واكتمل مشروع واحد في صلاح الدين. جاري تنفيذ ٩ مشاريع في محافظة صلاح الدين، استكملت منها ٣ مشاريع. لم يبدأ أي مشروع في نينوى أو ديالى أو الأنبار. بدأت ٤ مشاريع في الأنبار. لم يبدأ أي مشروع في نينوى وديالى. بدأ مشروع واحد واستكمل في صلاح الدين. لم ينفذ أي مشاريع في نينوى أو ديالى أو الأنبار جاري تأمين ثلاث سيارات إسعاف، وتأجل التسليم إلى الربع الأول. بدأ تسليم سيارات إسعاف في الأنبار. جرى تعيين ١٠٠ بالمئة من الموظفين، بمن فيهم مدير العمليات. وسيعين أخصائي مشتريات إضافي في الربع الأول فضلًا عن مهندسين مدنيين اثنين. عين مهندس كهربائي وطبيب لمراقبة العمل وتنسيق الإدارات الفنية لقطاعي الكهرباء والصحة في المحافظات الأربعة. وراقب المهندسان المدنيان اللذين عينا في الربع الثالث مشاريع إعادة التأهيل في صلاح الدين ونينوى. وراقب ضابط اتصال تنفيذ نشاطات برنامج تمويل الاستقرار في صلاح الدين. وسيعين مهندسين ومراقبين إضافيين في الربع الأول.
	التقدم الإجمالي المحرز في المخرج: أنهي ٥ من ٢٩ مشروعًا في صلاح الدين. واكتمل مشروع واحد في نينوى. ولم يستكمل أي من المشاريع الستة في محافظة الأنبار، ولم تحدد أي مشاريع أو تبدأ في ديالى. مركز العمليات يعمل حاليًا.	

	٢-٢ دعم سبل العيش بواسطة دفع عجلة الاقتصاد المحلي وتوليد الدخل (النافذة ٢)	
المؤشر: عدد فرص العمل للأفراد، بمن فيهم النساء والشباب، التي تم خلقها في المناطق المُحرّرة من المحافظات المستهدفة. المنطلق: ليس هناك مشاريع يجري تنفيذها أو مبادرات جارية لخلق فرص عمل. الهدف: خلق ٥٠٠٠ فرصة عمل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (نهاية الربع الرابع) في كل محافظة مستهدفة، ٧٥٠ (١٥٪) للنساء و٣٧٥٠ (٧٥٪) للشباب (دون سن ٣٠). المؤشر: عدد الإعانات المقدمة للأعمال الصغيرة، بما فيها المشاريع المملوكة للنساء، في المناطق المُحرّرة من المحافظات المستهدفة. المنطلق: لاتقدم إعانات للمشاريع الصغيرة. الهدف: تتلقى ٥٠٠ شركة صغيرة إعانات في ٤ محافظات مستهدفة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (نهاية الربع الرابع). وتستلم ٥٠ شركة صغيرة نسائية إعانات. المؤشر: يقدم خبراء فنيون التدريب ويراقبون المنظمات غير الحكومية بشأن النقد مقابل العمل وإدارة الإعانات النقدية. المنطلق: لا يوجد خبراء فنيون لتوجيه أو مراقبة المنظمات غير الحكومية بشأن النقد مقابل العمل وإدارة الإعانات النقدية. الهدف: تعيين خبير فني في كل من المحافظات المستهدفة التي فيها مناطق محررة لتوجيه ورصد تنفيذ المنظمات غير الحكومية النقد مقابل العمل والإعانات النقدية.	٢-٢-١ انطلقت مشاريع خلق فرص عمل سريعة في المناطق المُحرّرة اختيار المنظمات غير الحكومية والتأكد من معايير الدفع/ الأمان وتحديد المواد المسلّمة انطلاق أنشطة النقد مقابل العمل في محافظات صلاح الدين ونينوى والأنبار بدء الدعم بالإعانات النقدية للمشاريع الصغيرة في محافظات صلاح الدين ونينوى والأنبار التعاقد مع منظمات غير حكومية لبرنامج النقد مقابل العمل يمكنها إشراك نساء وتحديد مواقع العمل «الصديقة للمرأة» التعاقد مع منظمات غير حكومية موجهة للشباب وتدريبها من أجل برنامج النقد مقابل العمل ٢-٢-٢ انطلقت مشاريع الإعانات للأعمال الصغيرة في المناطق المُحرّرة اختيار المنظمات غير الحكومية والتأكد من معايير الدفع/ الأمان وتحديد المواد المسلّمة تقديم إعانات نقدية للشركات الصغيرة في محافظات صلاح الدين ونينوى وديالى والأنبار التدريب وتقديم الإعانات النقدية لاحقًا للشركات الصغيرة النسائية في محافظات صلاح الدين ونينوى وديالى والأنبار ٢-٢-٣ توفير فريق فنّي من خبراء سبل العيش لتدريب المنظمات غير الحكومية على الأساليب المتبعة، وتقديم التوجيه أو نقل الخبرة أثناء سير العملية تعيين خبير في النقد مقابل العمل وسبل العيش تعيين موظفين للرقابة على أنشطة سبل العيش	التعاقد مع منظمتين غير حكوميتين (مؤسستي النور العالمية والإغاثة الإنسانية) في إطار النقد مقابل العمل في صلاح الدين. خلقت مؤسسة الإغاثة الإنسانية ٩٦٠٠ فرصة عمل منذ توقيع العقد في ١ أيلول/ سبتمبر، ووظفت ٢٠٠ شخص لمدة ٤٨ يومًا، ١٦٪ منهم من النساء و٧٠٪ من الشباب. وخلقت النور ١٠٠٠٠ فرصة عمل منذ بدء العمل في ٢٤ آب/ أغسطس، ووظفت ٢٠٠ شخص لمدة ٥٠ يومًا، ١١٪ منهم نساء و٧٠٪ شباب. وكان مجلس شباب تكريت شريكًا رئيسًا لهاتين المنظمتين في توظيف العمال. اختيار منظمة غير حكومية (مجلس الإغاثة الفرنسي) ووكالة الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة) في الربع الرابع لتنفيذ نشاطات سبل العيش في نينوى. عدم اختيار أي منظمة غير حكومية للأنبار أو ديالى. وزعت منظمة واحدة إعانات نقدية على ١٠٠ مشروع في صلاح الدين، قرابة ١٠٠٠ دولار لكل محل تجاري، لم يكن أيًا منها ترأسه نساء. لم يجري اختيار منظمة غير حكومية لتقديم إعانات نقدية في نينوى أو ديالى أو الأنبار. لم يجري اختيار منظمة غير حكومية لتقديم إعانات نقدية في نينوى أو ديالى أو الأنبار. قدم خبراء سبل العيش التوجيه والمشورة للشركاء من المنظمات غير الحكومية بشأن أساليب الدفع ومعايير الاختيار واختيار المواقع ورفع التقارير والرصد. كان المنسق المعين يراقب نشاطات سبل العيش في محافظة صلاح الدين منذ بداية المشاريع. أجرى خبير سبل العيش زيارتين ميدانيتين لرصد أنشطة المنظمات غير الحكومية.
	التقدم الإجمالي المحرز في المخرج: تجاوز برنامج تمويل الاستقرار الهدف في خلق فرص عمل من خلال برنامج النقد مقابل العمل في صلاح الدين، ومن المرجح وجوب تعديل الأهداف للفترة المقبلة. وكانت أهداف مشاركة المرأة في إطار النقد مقابل العمل والإعانات الصغيرة دون التوقعات للمرحلة الأولى من المشروع، ولكن يمكن تعديلها لتحقيق هذا الهدف بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٦. وتم اختيار شركاء سبل العيش في نينوى، ولكن ليس في الانبار أو ديالى. ويتوفر خبراء في سبل العيش ومراقبون.	

	٢-٣ تقديم الدعم الفنّي إلى السلطات الحكومية لبناء القدرات المحلية اللازمة لتسهيل تحقيق الاستقرار (النافذة ٣)	
المؤشر: تظهر السلطات في المحافظات المستهدفة التي فيها مناطق محررة قدرة على التخطيط لأنشطة الاستقرار وإعداد وتنفيذ خطط لتحقيق الاستقرار. المنطلق: محدودية القدرة على وضع وتنفيذ خطط شاملة لتحقيق الاستقرار. الهدف: بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ (نهاية الربع الأول)، تعد السلطات في كل من المحافظات المستهدفة ذات المناطق المُحرّرة وتنفذ خطط شاملة لتحقيق الاستقرار.	٢-٣-١ تعيين خبراء فنّيين في محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار، وفي مجالس البلديات للمساعدة في تخطيط وتنسيق وتنفيذ ورصد الاستقرار تعيين وتوزيع خبراء فنّيين لمدة ستة أشهر في محافظتي نينوى وصلاح الدين، وإلحاقهم بإدارتي التخطيط في المحافظتين. استخدام منسق منطقة وخبراء فنيين لمحافظات صلاح الدين والأنبار وديالى ونينوى، للمساعدة في تنسيق المساعدات والرقابة على الأنشطة وضمان التكامل مع الأنشطة التي تمولها الحكومة تنظيم عمليات تدريب محدّدة (ورش عمل واجتماعات وغيرها) على التخطيط ووضع الموازنات والرصد كجزء من منهجية برنامج التنمية المحلية في محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وديالى. تعيين خبرة فنّية مخصّصة لتلبية احتياجات بعينها حدّدتها محافظة صلاح الدين و/ أو نينوى أو خبرات محددّة لغرض معين لصالح حكومة العراق، إذا لزم ذلك لأغراض تحقيق الاستقرار تقديم خدمات استشارية بشأن الاستقرار لمحافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار، دعمًا خططها ونشاطاتها لتحقيق الاستقرار	قام منسق المنطقة لصلاح الدين والأنبار بتنسيق نشاطات برنامج تمويل الاستقرار والمحافظة. جار تعيين منسق منطقة آخر لديالى ونينوى. عين مندوب الارتباط في صلاح الدين منذ الربع الثالث لمراقبة تنفيذ أنشطة الاستقرار. وعين مندوب ارتباط آخر للأنبار. ألحق مستشار الاستقرار بمكتب محافظ الأنبار، وقدم المشورة لخطط وأنشطة الحكومة لتحقيق الاستقرار. لم يعط أي من المحافظين أولوية لتعيين خبراء لإدارات التخطيط في المحافظات، وبالتالي لم يوظفوا حتى الآن. لم تنفذ ورشات تدريبية للتخطيط ووضع الموازنات والرقابة أثناء الربع الرابع. بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعيين خبرات مخصصة حددها محافظ الأنبار، وهي مساعد خاص وأخصائي اتصالات. وسيحدد محافظو نينوى وصلاح الدين وديالى وظاف أخرى في الربع الأول. وحدد فريق خبراء الاستقرار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسرعة وساعد في وضع خطة استقرار الأنبار.
	التقدم الإجمالي المحرز في المخرج: استُكملت خطة تحقيق الاستقرار في الأنبار، ويقدم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة لخطط مفصلة لتحقيق الاستقرار في الرمادي. وبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي علاقة متينة مع محافظ نينوى الجديد لوضع خطط الاستقرار وتنفيذها في المناطق المُحرّرة، مثل سنجار. كما سيشرك البرنامج محافظة صلاح الدين في احتياجات بناء القدرات. وأقرت المشاركة في ديالى في تشرين الثاني/نوفمبر، وسيجرى تقييمًا لاحتياجات المحافظة في الربع الأول.	

	٤-٢ إعداد وتنفيذ مشاريع المصالحة والحوار المجتمعيين (النافذة ٤)	
المؤشر: وضع منهجية لتحليل النزاعات. المنطلق: لا يوجد منهجية تحليل مستخدمة. الهدف: وضع منهجية تحليل بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (نهاية الربع الثالث). المؤشر: إجراء تحليل النزاع في المناطق المُحرّرة المنطلق: لم يجرى أي تحليل في المناطق المُحرّرة الهدف: إجراء تحليل النزاع في ٨٠ بالمئة من المناطق المُحرّرة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ (نهاية الربع الأول، انظر التقرير السردي للمناطق المُحرّرة المحددة). المؤشر: تدريب وسطاء محليين (منظمات غير حكومية، ووسائل إعلام، ووجهاء مجتمع، ونساء، وسلطات الحكومات المحلية) على تسوية النزاعات والحوار المجتمعي وأفضل الممارسات في العمليات التصالحية المجتمعية. المنطلق: لا يوجد وسطاء مدربون. الهدف: بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ (نهاية الربع الأول)، سيتم تدريب ٥٠ وسيط حوار على الأقل (منظمات غير حكومية ووسائل إعلام ووجهاء مجتمع وسلطات الحكومات المحلية) في كل من المحافظات المستهدفة التي فيها مناطق محررة، وسيكون ٢٠ من أصل ٥٠ وسيطًا من النساء. المؤشر: حوارات منظمة داخل وبين المجتمعات المعرضة لخطر العنف. المنطلق: لم تحدث حوارات منظمة. الهدف: بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ (نهاية الربع الأول)، سيجرى ٢٠ حوار داخل وبين المجتمعات في كل من المحافظات الأربعة المستهدفة. المؤشر: وضع أداة لرصد التغيرات في التوترات الاجتماعية. المنطلق: لا توجد أدوات رصد يجري استخدامها لرصد التغيرات في التوترات الاجتماعية. الهدف: وضع واستخدام أداة رصد لقياس التغيرات في التوترات الاجتماعية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (نهاية الربع الرابع).	٤-٢-١ تطوير منهجية لإجراء تحليل مفصل للنزاع، يشمل المناطق التي يُحتمل اشتراكها في المصالحة المجتمعية المخططة من قبل برنامج تمويل الاستقرار. يزوّد تحليل النزاع مشروع المصالحة المجتمعية بالمعلومات اللازمة. استخدام خبرات مصالحة مجتمعية إجراء تحليل للنزاعات المحلية في مناطق محرّرة بعينها في نينوى وصلاح الدين وديالى والأنبار إجراء زيارات ميدانية ومقابلات مع السكان المدنيين، بمن فيهم النازحون والسلطات المحلية والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، لتعميق التحليل وتحديد بعض الاهتمامات الأخرى ٤-٢-٢ تشارك حكومات المناطق والسلطات المحلية ووسائل الإعلام ووجهاء المجتمع ويدربون على عمليات الوساطة / المصالحة المجتمعية، وتعد وسائل الإعلام رسائل تراعي ظروف النزاع. تدريب وسطاء الحوار من المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والسلطات المحلية على حل النزاعات والحوار المجتمعي وأفضل الممارسات بشأن العمليات التصالحية المجتمعية في المناطق المُحرّرة إجراء حوارات داخل المجتمعات وفيما بينها، واستحداث آليات غير رسمية لحل النزاعات، تستهدف وجهاء المجتمع والنساء والشباب وأعضاء من المجتمع المحلي وممثلي الجهات القضائية والقوات الأمنية المحلية، للاتفاق على مجموعة من التدابير الرامية إلى معالجة المظالم المحلية. تحديد الشركاء وتنفيذ مشاريع صغيرة بهدف إشراك مجتمعات مختلفة في مشاريع مشتركة، مثل العمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية والبرامج التعليمية ومشاريع إعادة التأهيل بين مجتمعية، في سبيل إعادة بناء متأنية للنسيج الاجتماعي. تدريب وسائل الإعلام المحلية على إيجاد منبر للمصالحة المجتمعية، لاسيما تطوير تغطية إعلامية تراعي ظروف النزاع، وإتاحة حيز تلعب فيه وسائل الإعلام دورًا أبرز في وضع المؤسسات المحلية أمام مسؤولياتها في تبني ممارسات غير تمييزية. إشراك مجلس المحافظة والسلطات المحلية ووجهاء المجتمع في تغطية إعلامية تراعي ظروف النزاع	عين خبير المصالحة المجتمعية وأجرى تحليلًا للنزاعات في نواحي نينوى وتكريت ويثرب والدور ومكيشيفة والمقدادية والسعدية. واسترشد التحليل بمقابلات مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية والنازحين من تلك المناطق في أربيل وكركوك وبغداد. اختار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربع منظمات غير حكومية (سند وأون بونتي بير والمركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاعات ومركز السلام وحل النزاعات) لتنفيذ تدريب منظمات المجتمع المدني واجراء حوارات في نينوى وصلاح الدين. تضمنت المراحل الأولى للأنشطة مقابلات منمة لمعرفة طبيعة القضايا والتوترات في صلاح الدين ونينوى. درب أون بونتي بير وسطاء الحوار في نينوى، وطور قدراتهم على الرصد والوساطة والحوار. وأدرجت حملة توعية إعلامية في أنشطة نينوى، ولكن تأخرت الخطط الأولية لتنفيذ الأنشطة الإعلامية عبر معهد صحافة الحرب والسلام بسبب مشاكل توظيف غير متوقعة في المعهد. وجمعت منظمة سند لبناء السلام الأطراف المعنية لتطوير التدريب على الحوار ووضع آلياته للتوسط في التوترات في المجتمعات المحلية مع النازحين. وسوف تحصل النتائج التي توصل إليها عمليات التدريب وورشات العمل، وكذلك المرحلة الثانية من التنفيذ، في الربع الأول. بدأ خبير رصد التوترات الاجتماعية في أيلول/سبتمبر بوضع الأسس وقياس التوترات في المناطق المستهدفة، مزودًا بالبيانات الكمية والنوعية.

	٢-٤-٣ رصد وتوثيق التوترات المجتمعية والاقتصاص بصورة منهجية وضع أدوات ومعايير لرصد وقياس التغيرات في التوترات المجتمعية تعيين موظف مراقبة لقياس التوترات المجتمعية وإشراك منظمات غير حكومية ووجهاء مجتمع ومسؤولين حكوميين تنظيم ورشة عمل مع منظمات غير حكومية وأهلية حول الدروس المستفادة ٢-٤-٤ رصد وتوثيق منهجي للتوترات المجتمعية وحالات الثأر تطوير أدوات رصد تغيرات التوترات المجتمعية وقياسها تعيين موظف رصد مهمته قياس التوترات المجتمعية، وإشراك المنظمات غير الحكومية ووجهاء المجتمع والمسؤولين الحكوميين	
	التقدم الإجمالي المحرز في المُخرَج: استُكمل قرابة ٦٧ بالمئة من تحليلات النزاعات المحلية في المناطق المُحرّرة. عين خبير المصالحة المجتمعية للإشراف على تنفيذ الدورات التدريبية والحوار ومشاريع الوساطة في نينوى وصلاح الدين. درب ٤٨ وسيط في نينوى، ٢٥ منهم من النساء	
	٢-٥ تعيين إدارة المشروع	
المؤشر: وجود هيكلية لإدارة المشروع. المنطلق: لا يوجد فريق لإدارة المشروع. الهدف: توفر فريق إدارة المشروع بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (نهاية الربع الرابع).	تشكيل فريق المشروع وتحديد مدير المشروع التأكد من اتخاذ الترتيبات الأمنية المناسبة، بما في ذلك المعدات استخدام خبير اتصالات استراتيجية وضع نظام للرصد والتقييم واستخدامه	عين فريق المشروع، ولكن سوف يواصل التوسع في الربع الأول. وتم اتخاذ الترتيبات الأمنية. وعمل خبير الاتصالات الاستراتيجية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وستعين جهات من طرف ثالث للرصد والتقييم في الربع الأول.

ملحق 3: إطار متابعة المخاطر

المخاطر السياسية - تكريت

المخاطر	الإجراءات المتخذة
عدم توافق المشاريع المقترحة مع أولويات العائدين/ السكان المحليين	مشاورات مع النازحين والعائدين في تكريت بشأن تحديد الأولويات كمدخلات إضافية على صنع القرار. مصادقة اللجنة التوجيهية لبرنامج تمويل الاستقرار على قرارات تمويل المشاريع.
شاب جهود الاستقرار واتخاذ قرارات حاسمة قيادة سياسية ضعيفة، لا تملك السلطة أو احترام قوات الأمن أو وجهاء المجتمع أو السكان عمومًا.	المساعي الحميدة على مستوى سياسي رفيع لتقديم المشورة والتوصيات. الدعم الاستشاري على المستوى التقني لدعم اتخاذ القرار وربما تقديم الخبرة أو دعم القدرات الأخرى
نقص الموارد المالية الحكومية للمناطق المحررة والحكومة غير قادرة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية الرأسمالية ذات الأولوية في المناطق المحررة	رفع المتطلبات الأساسية إلى مكتب رئيس الوزراء والتنسيق مع وزارة المالية. التنسيق مع البنك الدولي بشأن الحصول على قرض استقرار/ تعافي
التركيبة الطائفية أو القبلية المدعومة بقوات داخل أو خارج المناطق المحررة، الأمر الذي يزيد المظالم بين القبائل والسكان.	رفع درجة اهتمام المجتمع الدولي إلى أعلى المستويات ودعم مشاريع برنامج تمويل الاستقرار على المستوى السياسي. إن فهما مشتركا للوضع على أرض الواقع وتحليل النزاعات المحلية سيكونا أداتين مفيدتين.
يحول انعدام الثقة بين قوات الحشد الشعبي والسكان المحليين دون عودة النازحين، على الرغم من جهود تحقيق الاستقرار.	التزام قوات الحشد الشعبي والسلطات المحلية بمبادئ حماية العائدين ورفع المخاوف الأمنية على أعلى مستوى
الافتقار إلى البراغماتية والتخطيط المناسب والالتزام بالمضي قدمًا	تقديم دعم فني للمحافظات للتحضير لجهود الاستقرار. عقد اجتماعات دورية بين فريق عمل ومكتب رئيس الوزراء كمنبر لطرح المخاوف. بناء الثقة مع المحافظين ومستشاريهم/نوابهم لتقديم الدعم في التخطيط والتنسيق.
استخدام عجز المجتمع الدولي عن وعي دوره في تحقيق الاستقرار كذريعة عندما تسوء الأمور.	أخصائي اتصالات استراتيجية في برنامج تمويل الاستقرار، ورسالة/دعوة مشتركة بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. إحاطة أسبوعية إلى مكتب رئيس الوزراء تعرض العقبات التي ووجهت.
استمرار ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، وعدم حل قضايا الملكية، ومظالم أخرى تخلق إحساس وجود إفلات من العقاب وتزيد الإحباط في أوساط السكان العائدين.	صياغة وثيقة تتعلق بشؤون الحماية، ومشاركتها مع المجتمع الدولي. إثارة الأمر على أعلى مستويات صناع القرار، للتوعية ومعالجة القضايا الحساسة. يمكن أن تثري معلومات من مراقبي الحماية في هذا المجال العمل تحقيق الاستقرار

المخاطر الأمنية - تكريت

المخاطر	الإجراءات المتخذة
ضعف القيادة والسيطرة لدى القوات الأمنية وعجز قوات الشرطة وعدم وضوح تقسيم الأدوار بين قوات الحشد الشعبي والشرطة. مخاطر سرقة أصول برنامج تمويل الاستقرار خلال مرحلة الاستقرار أو بعد ذلك.	التمسك بفهم واضح للعلاقة الميدانية بين الأمم المتحدة والمحافظة والقوات الأمنية أثناء تنفيذ برنامج تمويل الاستقرار. تعيين مندوب ارتباط على الأرض للمشاركة في مركز السيطرة وطرح المخاوف الأمنية لمشاريع برنامج تمويل الاستقرار مع النظراء المعنيين. دعوة المجتمع الدولي لتقديم المشورة ورصد التنسيق بين الجهات الأمنية والمحافظة، ورفع تقرير إلى التحالف.
احتمال استيلاء تنظيم داعش على تكريت، وهو ما قد يؤدى إلى نزوح جديد ومزيد من تدمير البنية التحتية. وتزيد الهجمات المضادة التي يشنّها تنظيم داعش من حالة انعدام الأمن.	العمل عند الاقتضاء مع مراكز رصد لإعداد خطة إخلاء الأصول المهمة لبرنامج تمويل الاستقرار. ومراقبة الوضع الأمني.
الإصابات الجماعية بسبب العبوات الناسفة، وإزالتها البطيئة، التي تسبب خسائر بشرية وتُعيق مسار العودة وأعمال التعافي.	إجراء تحليل تكراري وتفصيلي لتجارب وأنماط العائدين، وتوثيق مخاطر العبوات والذخائر غير المنفجرة. وإزالة هذه العبوات من قبل قوى الأمن الداخلي والشرطة الفيدرالية. وتنسيق الدعم الدولي بواسطة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام لإزالة العبوات والذخائر غير المنفجرة.
ضعف قدرة الشرطة المحلية على تولي المهام الأمنية. مما يُطيل بقاء الميليشيات طالما ظلّت كذلك.	تدريب المجتمع الدولي للشرطة المحلية. تحقيق فهم واضح لقدرات الشرطة والجهات الأمنية الفاعلة الأخرى وأعدادها في مناطق الاستقرار. بناء علاقات مع الوجهاء المحليين ومسؤولي الحكومة العراقية، وحث المجتمع على تأمين حماية ودعم أصول برنامج تمويل الاستقرار.
زيادة العنف المجتمعي وعدم الثقة بين المجتمعات المحلية.	إجراء تحليل محلي تفصيلي لتحديد مصادر التوتر وتنسيق توزيع دعم الأنشطة ضمن البيانات الديموغرافية المتاحة. توثيق المخاطر على أصول برنامج تمويل الاستقرار، وحث المجتمع الدولي وكبار المسؤولين الحكوميين على التصدي للعنف المجتمعي.

المخاطر التشغيلية والمالية

المخاطر	الإجراءات المتخذة
فساد السلطات المحلية الإداري.	إيصال قواعد وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بكل وضوح إلى الشركاء، والحرص على حصول قرارات التمويل على دعم اللجنة التوجيهية.
سوء خدمة عمل القطاع الخاص والتكلفة الضخمة.	وضع آلية رصد ميدانية فعالة خلال مرحلة التنفيذ
عدم كفاية الشركاء المحليين لتنفيذ عمليات المصالحة الحساسة.	اتباع مقاربة مرحلية للمصالحة، والمشاركة المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوصول إلى الزعماء العشائريين / الدينيين في حال عدم وجود شريك محلي مناسب. إجراء تحليل تفصيلي وتكراري للنزاعات المحلية. تشكيل مجموعة مدربة من الوسطاء للوساطة والحوار.
موازنة حكومية محدودة جدًا في المناطق المُحرّرة، ونقص في الموارد المالية اللازمة لضمان تكاليف تشغيل وصيانة البنية التحتية.	رسائل مشتركة من المجتمع الدولي إلى أعلى مستويات القيادة السياسية. الاتصال مع البنك الدولي بشأن الحصول على قرض لأنشطة التعافي. إدارة توقعات السكان المحليين والحكومة، بحيث تعكس رسائل الاستقرار مخرجات واقعية. وتقديم المشورة، عند الاقتضاء، للمحافظات والوزارات بشأن ربط خطط الاستقرار مع تقديم الخدمات على المدى المتوسط والطويل.
نقص الموظفين العائدين المؤهلين لتقديم الخدمات في تكريت (الفنّيين والمعلمين والأطباء وغيرهم)	الاتفاق مع الشركاء على تأمين موظفين مدربين، قبل البدء بأعمال البنية التحتية.

United Nations Development Programme in Iraq